

Distr.: General
15 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة عشرة

٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

(دورة السياسات) ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الخيارات خيارات وإجراءات في مجال السياسات من أجل الإسراع بخطى التنفيذ: أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يفحص هذا التقرير الخيارات والتدابير العملية اللازمة في مجال السياسات للإسراع بتنفيذ الإجراءات المحددة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ من أجل تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا. ويقترح التقرير عناصر لاستراتيجية واسعة النطاق ترمي إلى تنمية أفريقيا تركز على الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة. ويتناول المسائل المتعلقة بالنمو والتنويع في المجال الاقتصادي، بما فيها زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية وتشجيع الزراعة المستدامة؛ والاستثمارات الطويلة الأجل في رؤوس الأموال الاجتماعية والبشرية؛ وحفظ البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية، بما في ذلك التصدي للجفاف والتصحر وتغير المناخ. وينظر التقرير أيضا في الموارد الضرورية والمؤسسات التي تدعو الحاجة إلى إقامتها لدعم جدول أعمال التنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك معالجة النزاعات، وتعزيز المؤسسات الإقليمية والوطنية، وكفالة وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته تجاه أفريقيا.

* E/CN.17/2009/1



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ألف -	التحديات الرئيسية التي تواجهها أفريقيا في مجال التنمية المستدامة	٣
باء -	الطريق إلى التنمية المستدامة في أفريقيا	٥
ثانيا -	تعزيز إطار التنمية المستدامة في أفريقيا	٥
ألف -	تحقيق النمو المستدام عن طريق الاستثمار والتحسين والتنويع	٥
١ -	الموارد الطبيعية: تحويلها من لعنة إلى نعمة	٥
٢ -	تنويع الاقتصادات الأفريقية	٧
٣ -	تطوير الهياكل الأساسية	١١
٤ -	الزراعة والتنمية الريفية: تحويل الإمكانيات الكامنة إلى حقيقة واقعة	١٤
باء -	تحسين الرعاية الاجتماعية والاستثمار في الموارد البشرية	١٩
١ -	تحسين الرعاية الاجتماعية عن طريق رفع مستوى التعليم	١٩
٢ -	تحسين النظم الصحية	٢٠
جيم -	الحفاظ على البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية	٢٣
١ -	تحسين إدارة الموارد الطبيعية المتجددة	٢٣
٢ -	التصدي للجفاف والتصحر وتغير المناخ	٢٦
ثالثا -	تعزيز دعم التنمية المستدامة مؤسسيا وتقنيا وماليا	٢٩
ألف -	حل النزاعات	٢٩
باء -	المؤسسات الوطنية والإقليمية: التصدي للتحديات	٣١
جيم -	تحتدي المجتمع الدولي وعملياته التشاركية مع أفريقيا	٣٢
رابعا -	الطريق إلى الأمام	٣٥

أولا - مقدمة

١ - أجرت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة - وهي الدورة الاستعراضية لدورة التنفيذ الثالثة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ - تقييما للتقدم المحرز في مجموعة المسائل المختارة وهي الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والتصحر، والجفاف في أفريقيا، على النحو الوارد في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ^(١). وحددت اللجنة قيودا وعقبات وتحديات تقف أمام فرص تنفيذ مجموعة المواضيع المختارة.

٢ - وستتخذ اللجنة في دورتها السابعة عشرة - الدورة المكرسة للسياسات من دورة التنفيذ الحالية - قرارات بشأن الخيارات والتدابير العملية اللازمة في مجال السياسات للإسراع بتنفيذ مجموعة المواضيع المختارة. وستعقد اللجنة قبل الدورة اجتماعها التحضيري الحكومي الدولي المكلف بإعداد وثيقة تفاوض لكي تنظر فيها اللجنة.

٣ - ويسهم هذا التقرير في المناقشة المقرر إجراؤها في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي المعني بالخيارات والتدابير العملية اللازمة في مجال السياسات للإسراع بإحراز التقدم في المسائل ذات الصلة بأفريقيا. ويأتي التقرير استجابة للتحديات والعقبات التي أبرزتها اللجنة في تقريرها عن دورتها السادسة عشرة. ويتناول التقرير في مجملته القضايا الشاملة، بما فيها وسائل التنفيذ التي حددتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة. وقد أثرت التقرير الإسهامات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، والمجموعات الرئيسية. وينبغي قراءة التقرير بالاقتران مع تقارير الأمين العام عن الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والتصحر والجفاف، التي ستعرض أيضا على الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للجنة. ويتضمن هذا التقرير إحالات إلى تلك التقارير عند الاقتضاء.

ألف - التحديات الرئيسية التي تواجهها أفريقيا في مجال التنمية المستدامة

٤ - على الرغم من كون القارة الأفريقية واقتصاداتها الوطنية والمحلية ومجتمعاتها متنوعة إلى حد كبير، ثمة تحديات شاملة حددتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة تدعو الحاجة إلى معالجتها إذا أُريد لأفريقيا أن تحقق تقدما على طريق التنمية المستدامة.

٥ - وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده كثير من بلدان المنطقة مؤخرا، لا يزال الفقر يشكل التحدي الأعظم أمام التنمية المستدامة في أفريقيا. ويرتبط ذلك في أغلب

(١) انظر E/2008/29، الفصل الثاني.

الأحيان بعدم توافر القدر الكافي من مصادر الطاقة الحديثة وغيرها من الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها، مثل ماء الشرب المأمون والمرافق الصحية، وري المحاصيل، والطرق الريفية المصانة جيدا. وعلى الرغم من النجاحات المحققة خلال العقد الأخير ما زال الفقر متفشيا. وفي كثير من البلدان لا تظهر أية علامات على وجود تحسن في الظروف المعيشية التي يعيشها أكثر الفئات فقرا. وتندر الآثار التي تحدثها الزيادة في أسعار الأغذية في أكثر فئات السكان فقرا في أفريقيا بإبطال التقدم المحرز مؤخرا في مكافحة الفقر.

٦ - ومن ضمن التحديات التي تواجهها أفريقيا إحداث زيادة في الإنتاجية الزراعية وكفالة الأمن الغذائي. وفي حين أن الاستجابة بصورة مناسبة لأزمة الغذاء في الأجل القريب ذات أهمية حاسمة في توفير الدعم لأكثر البلدان تضررا، فمن الأمور الحاسمة إيجاد حلول طويلة الأجل للاحتلالات الهيكلية في نظام الزراعة والأغذية، على النحو المشار إليه في الدورة السادسة عشرة للجنة^(١)، وكذلك في المناسبة المسائية الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء وتغير المناخ التي عقدت بالمقر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٧ - ويعيق تفشي الأمراض وضعف الخدمات الصحية، وكذلك نقص فرص التعليم، تنمية رأس المال البشري لدى أفريقيا إعاقا شديدة، وذلك رغم الإنجازات المحققة مؤخرا في مجال التعليم. وأفريقيا متخلفة عن الركب في مجال التقدم نحو إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل بعض التحديات التي تواجهها أفريقيا تعزيز نظم الرعاية الصحية ومكافحة الأوبئة، ولا سيما الملاريا وفيرس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ومواصلة تطوير النظام التعليمي.

٨ - وقد سبب الفقر وزيادة عدد السكان وضعف المؤسسات في بعض الحالات ضغطا على قاعدة الموارد الطبيعية. وغابات أفريقيا معرضة للخطر بصفة خاصة، وكذلك عدد من مصائد الأسماك فيها. ويعاني جزء كبير من القارة من تدهور الأرض والتصحر. وندرة المياه مشكلة عامة يُتوقع أن تتفاقم في المستقبل في كثير من أجزاء القارة بسبب زيادة عدد السكان وزيادة الطلب الزراعي على المياه وتغير المناخ.

٩ - وتظل حوكمة القطاع العام ضعيفة في كثير من البلدان على الرغم من التقدم المحرز. ولا تشجع السياسات والمؤسسات الاستثمار المنتج في القطاع الخاص وتنظيم المشاريع التجارية. وقد شكل استخلاص الموارد مصدر دخل مربحا لعدد من البلدان في السنوات الأخيرة، غير أن التقاسم العادل للإيرادات من هذه الموارد واستخدامها المنتج ما زال بعيدا المنال.

١٠ - وتشكل تهمة البيئة السلمية شرطا لا بد منه للتنمية المستدامة. وبينما خفت حدة النزاعات في بعض الأماكن، لا تزال نزاعات خطيرة مشتتة في أماكن أخرى، مما يسبب

عائقا خطيرا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي بعض الأماكن أدت التزاعات الطويلة إلى تفاقم تدهور قاعدة الموارد الطبيعية.

باء - الطريق إلى التنمية المستدامة في أفريقيا

١١ - اعترفت الحكومات الأفريقية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بتعزيز التنمية المستدامة، في مواجهة هذه التحديات المثبطة للعزائم، بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل ومتعدد المسارات يسمح بتعبئة الحكومات بجميع مكوناتها ومستوياتها، وجميع أعضاء المجتمع المدني والقطاع الخاص، ويفحص الروابط والعلاقات بين القطاعات وبين الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة. ومن الضروري تحقيق تقدم مستمر في تعزيز الدعامتين الاقتصادية والاجتماعية، إذا أُريد ترسيخ الدعامة البيئية.

١٢ - ويقدم باقي هذا التقرير تفصيلا للعناصر الأساسية في استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة في أفريقيا. وبمجال التركيز هو تحديد الإجراءات الضرورية، وما يمكن أن تعتمد الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة من خيارات في إطار السياسات ومن تدابير عملية لدعم هذه الإجراءات. وستختلف التفاصيل من بلد لآخر غير أن هنالك سمات مشتركة كثيرة تندرج عموما ضمن مجالات ثلاثة هي: التنمية الاقتصادية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التحسينات في إنتاجية الزراعة، والاستثمارات الرئيسية في الهياكل الأساسية، وزيادة القيمة المضافة محليا، والتنويع الاقتصادي؛ وتدابير السياسات والتدابير المؤسسية الهادفة إلى كفالة تقاسم ثمار النمو على نطاق واسع، وسبل الوصول العادلة إلى أصول تكوين الثروة، بما فيها التعليم والحماية الاجتماعية للمستضعفين من السكان؛ وتدابير حفظ قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. ويفحص الجزء الأخير من التقرير السبل التي يمكن بها للمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية دعم جدول أعمال التنمية المستدامة في أفريقيا.

ثانياً - تعزيز إطار التنمية المستدامة في أفريقيا

ألف - تحقيق النمو المستدام عن طريق الاستثمار والتحسين والتنويع

١ - الموارد الطبيعية: تحويلها من لعنة إلى نعمة

١٣ - يشكل النفط والغاز والمعادن مصدر دخل رئيسي لدى كثير من البلدان الأفريقية. ويشكل استخدامها بكفاءة وبشكل منتج أولوية عليا في إطار السياسات. وقد اعتمد عدد من البلدان الأفريقية أطرا قانونية وتنظيمية تحكم توزيع وإدارة الإيرادات من النفط والمعادن.

وأنشأ عدد منها صناديق لإيرادات المعادن^(٢). وتضم قائمة البلدان المرشحة للانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية^(٣) حوالي ١٥ بلدا أفريقيا. غير أن نقص المعلومات عن الميزانيات على جميع مستويات المجتمع كثيرا ما يشكل عائقا أمام تحقيق المزيد من الشفافية.

١٤ - وينبغي أن تسعى البلدان الأفريقية إلى تعزيز نظم حوكمة الموارد الطبيعية على جميع المستويات؛ وتعزيز القدرات المؤسسية، بما فيها القدرات البشرية والتقنية والمالية؛ واعتماد وتنفيذ سياسات وتشريعات فعالة؛ وتعزيز ملكية أصحاب المصلحة والمشاركة المحلية في إدارة الموارد الطبيعية وتنميتها. ويمكن للمجتمع الدولي بهذا الصدد أن يواصل تعزيز مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وغيرها من مبادرات الشفافية ويوفر الدعم التقني للحكومات الأفريقية المستعدة للامتثال لهذه المبادرات، حسب الطلب.

١٥ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم أيضا من أجل زيادة التدريب وبناء القدرات لصالح الحكومات المركزية والمحلية على حد سواء، ولصالح المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بغية تحسين تقييم المشاريع، بما في ذلك التقييم البيئي، والتخطيط للاستثمارات وتنفيذ المشاريع. ويمكن أن تستهدف برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات بصفة خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنطوي على إمكانات لتوفير الخدمات للشركات المتعددة الجنسيات العاملة في قطاع النفط أو المعادن، والتحول إلى جهات تموين قادرة على المنافسة لخدمة أغراض المشاريع الإنمائية.

١٦ - وينبغي أن تسعى الحكومات إلى تحقيق تنسيق أفضل بين الجهات الفاعلة في استخدام الإيرادات من الموارد بين مستويات الحكومة وبين مختلف الوزارات القطاعية وغيرها من المؤسسات. وينبغي للحكومات الوطنية أن تكفل مشاركة المجتمع المدني في اختيار وتنفيذ المشاريع الممولة باستخدام عائدات الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك في المجتمعات المحلية المنتجة، عن طريق توفير قنوات معلومات مناسبة وإنشاء مؤسسات للحوكمة اللامركزية القائمة على المشاركة. ومن المهم أيضا كفالة تخصيص إيرادات كافية، ضمن خطط تقاسم الإيرادات، لتعويض المجتمعات المحلية المضيفة لأنشطة الاستخراج عن التكاليف البيئية والاجتماعية المرتبطة بذلك.

(٢) كثيرا ما يُذكر صندوق تثبيت الإيرادات لبوتسوانا كنموذج لصناديق الثروات النفطية.

(٣) انظر الموقع الشبكي للمبادرة وعنوانه <http://eitransparency.org/implementingcountries>.

١٧ - وتحتاج البلدان المعتمدة اعتمادا كبيرا على إيرادات النفط والمعادن أيضا إلى تنويع اقتصاداتها وتطوير أنشطة أو صناعات تجعل الاقتصاد أقل اعتمادا على المعادن.

٢ - تنويع الاقتصادات الأفريقية

١٨ - يتسم تنويع الاقتصادات في أنحاء القارة بأهمية بالغة في جهود تشجيع نمو اقتصادي قوي ومساعدة الاقتصادات الأفريقية على التحرر من مصيدة الفقر. وإن السياسات التي تشجع التنويع الصناعي، لا سيما من خلال تحقيق نمو قوي في الصادرات غير التقليدية، قد تكون فعالة بوجه خاص في رفع مستويات المعيشة وإدماج فئات كبيرة من السكان في القطاع الرسمي.

١٩ - وعلى الصعيد الدولي تدعو الحاجة إلى أن يكفل الشركاء الإنمائيون تهيئة بيئة خارجية مواتية، وأن يعززوا بناء القدرات التجارية دعما لاتجاه أفريقيا نحو التنويع. وينبغي تذليل العقبات أمام التنويع في أفريقيا، بما فيها الحواجز الجمركية وغير الجمركية، لكفالة زيادة فرص وصول المنتجات الأفريقية إلى السوق. وينبغي إزالة العقبات أمام إضافة القيمة محليا، بما فيها تصاعد التعريفات الجمركية. ومن الأمور الحاسمة العمل على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يوفر فرصا أفضل للبلدان الأفريقية من أجل توسيع نطاق صادراتها الصناعية وغيرها من الصادرات المجهزة، وتنويع وتحسين تشكيلة صادراتها من المنتجات (انظر الفرع ثالثا - جيم).

٢٠ - وينطوي دخول شركات ورؤوس أموال البلدان النامية إلى أفريقيا على فوائد للاقتصادات المتلقية. وتوفر البلدان النامية أموالا واستثمارات تشد الحاجة إليها في مواجهة تقلص الاستثمارات من بلدان الشمال^(٤). وتستخدم شركات الجنوب نماذج توزيع وشبكات أعمال وعمليات إنتاج وتكنولوجيا أنسب للاقتصادات الأفريقية في أحيان كثيرة^(٥). وكثيرا ما يكون المستثمرون من بلدان الجنوب أكثر مهارة في التعامل مع الظروف الاقتصادية في أفريقيا، وأميل لأن يكونوا أقل عزوفا عن المخاطرة وأكثر استعدادا للتعامل مع ترتيبات الحوكمة غير الرسمية الموجودة في كثير من الاقتصادات الأفريقية^(٥). وتهيئ شركات

(٤) انظر Dupasquier, C., and N. Osakwe, "Foreign direct investment in Africa: performance, challenges and responsibilities", Working paper No 21, African Trade Policy Centre, Economic Commission for Africa, Addis Ababa, 2005.

(٥) انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، *World Investment Report 2006: FDI from Developing and Transition Economies, Implications for development* (تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦: الاستثمار الأجنبي المباشر المقدم من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، آثاره في التنمية) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.06.II.D.11).

الجنوب عددا كبيرا من فرص العمل، وكثيرا ما تعيد استثمار قسط كبير من أرباحها في الاقتصادات الأفريقية^(٦). ويفضي ذلك إلى تعزيز الروابط بين مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده ضمن الاقتصادات الأفريقية المتلقية، مما يدعم فعلا تنمية الشركات المحلية داخل البلد المتلقي.

٢١ - وتدعو الحاجة إلى استثمارات عامة في الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها، وفي البحوث والتطوير، والتعليم، من أجل دعم التنوع الصناعي بمرور الوقت مع انتقال الاقتصادات الأفريقية إلى صناعات تتطلب كثافة أكبر في المعارف.

٢٢ - وتحتاج البلدان الأفريقية إلى وضع تدابير للتنوع على ثلاثة مستويات: سياسات التجارة والاستثمار، وسياسات الاقتصاد الكلي، وتعزيز المؤسسات. ويمكن اتباع الوسائل التالية بصورة أحسن.

٢٣ - وتشمل خيارات السياسات التجارية ما يلي:

(أ) يمكن أن تحقق تدابير تعزيز الصادرات المحددة الهدف الفعلية في تشجيع التنوع. بما يشمل الصادرات غير التقليدية التي تُدمج الشركات المحلية في سلاسل الإمداد الدولية. ويمكن أن تشمل هذه التدابير ما يلي: المدخلات المستوردة دون رسوم جمركية؛ والتسهيلات الضريبية؛ والإعانات الائتمانية، وإتاحة الأراضي التي تتوافر فيها الخدمات والهياكل الأساسية؛ ووضع المعايير؛ وإقامة مؤسسات الفحص وإصدار الشهادات؛ وتشجيع أسواق التصدير التي ترعاها الحكومات؛

(ب) ويمكن للمبادرات المعززة المتعلقة بتقديم المعونة مقابل التجارة أن تساعد البلدان الأفريقية على بناء قدراتها في مجال الإمدادات، وتنوع اقتصاداتها وتوسيع نطاق تجارتها بصورة أعم.

٢٤ - ويمكن التوصل إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى أفريقيا عن طريق عدد من السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومات الوطنية، ومنها ما يلي:

(أ) التقليل من درجة عدم التيقن والمخاطر التي يواجهها المستثمرون. ويشكل الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي، بالاقتران مع شفافية السياسات واتساقها، عوامل حاسمة في اجتذاب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال؛

(٦) J. Henley, J., S. Kratzsch, M. Küllür, and T. Tandogan, "Foreign direct investment from China, India and South Africa in Sub-Saharan Africa: a new or old phenomenon? Research Paper 2008/24, (March 2008), World Institute for Development Economics Research, United Nations University

- (ب) تحسين المؤسسات المعنية بسيادة القانون، عن طريق كفالة حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وضمان قوة السلطة القضائية ومصادقتها؛
- (ج) كبح الفساد، سواء أخذ شكل الرشوة الصريحة أو ما يُسمى بالمدفوعات التسهيلية؛
- (د) وضع أطر تنظيمية ملائمة للاستثمار، وتطبيقها بطريقة متسقة وشفافة ومنصفة؛
- (هـ) اعتماد نهج نشطة موجهة نحو الداخل لتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي على المستوى الحكومي الوطني ودون الوطني، مع زيادة التركيز على اجتذاب المستثمرين من الصين والهند وجنوب أفريقيا وغيرها من بلدان الجنوب^{(٦)(٧)}؛
- (و) توجيه الجهود نحو الاستثمار الأجنبي المباشر المقدم من صناعات معينة ومن بلدان معينة: مثلاً تشجيع هذا الاستثمار من طرف شركات التصنيع الآسيوية الراغبة في نقل المهام المنطوية على قيمة مضافة أقل إلى الخارج كوسيلة لحفز قطاع الصناعة في أفريقيا؛
- (ز) تحسين نوعية الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها لاجتذاب الاستثمارات الخاصة، وهي الطرق والموانئ والسكك الحديدية وإتاحة التيار الكهربائي؛
- (ح) إنشاء مناطق تنافسية خاصة لاجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، لحين إدخال تحسينات كبيرة في قطاع أكبر من الهياكل الأساسية الاقتصادية؛
- (ط) تعزيز رؤوس الأموال البشرية كما وكيفا، عن طريق زيادة الاستثمار في التعليم والاستثمار في مهارات محددة، بما في ذلك إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير التعليم التقني الهادف إلى تعزيز مهارات الشركات المحلية التي تشكل جزءاً من سلسلة إمداد الشركات الأجنبية.
- ٢٥ - ويمكن تعزيز الأثر الإيجابي الذي يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنويع الاقتصادي بالطرق التالية:
- (أ) تحسين القدرات المحلية: وضع خطط حفز تهدف إلى تشجيع الشركات على زيادة الاستثمار في التدريب من أجل تعزيز مهارات قواها العاملة وتيسير استيعاب التكنولوجيا؛

(٧) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، *Africa Foreign Investor Survey 2005* (استقصاء الاستثمار المباشر الأجنبي لعام ٢٠٠٥) (فيينا، ٢٠٠٧).

(ب) وضع خطط حفز تهدف إلى تشجيع اندماج الشركات المحلية في سلاسل إمداد الشركات الأجنبية.

٢٦ - يشكل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنظيم المشاريع التجارية آلية فعالة من آليات التنويع بإنشاء صناعات وخدمات جديدة. وتدعو الحاجة إلى اعتماد سياسات توفر آليات الدعم اللازمة لازدهار قطاع خاص يستند إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما عن طريق إنشاء وتعزيز برامج منسقة للدعم التقني والمالي لصالح تلك المؤسسات، بهدف تسهيل إمكانية وصولها إلى الأسواق المحلية واندماجها في سلاسل الإمداد العالمية.

٢٧ - وبالإضافة إلى خيارات السياسات المذكورة سابقاً، ترد فيما يلي إجراءات محددة من شأنها تعزيز قدرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة، وهي:

(أ) تصميم وإنشاء نظم قانونية وتنظيمية تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ب) توفير الدعم المالي والتقني أمام المؤسسات التقنية التي يمكنها أن تساعد الشركات المحلية على امتثال المعايير الدولية للمنتجات؛

(ج) المساعدة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والتنظيم المؤسسي والتصميم والتسويق والشؤون اللوجستية، بما يسمح للشركات المحلية دخول قطاعات أكثر تطوراً؛

(د) الدعم العام لتمويل المشاريع من أجل تشجيع أصحاب المشاريع على المزيد من المخاطرة في استطلاع أسواق منتجات جديدة؛

(هـ) التدريب وبناء القدرات في مجال الإدارة؛

(و) توفير المعلومات عن السوق وخدمات الترويج بصورة مشتركة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثلاً عن طريق تنظيم العروض التجارية، والبعثات التجارية الدولية والروابط الصناعية القادرة على سد الاحتياجات المحددة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة الصناعات؛

(ز) تقديم التسهيلات الضريبية للشركات الناشئة؛

(ح) تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمانات المصرفية من أجل الاستثمار في القدرات الإنتاجية ورؤوس الأموال المتداولة.

٣ - تطوير الهياكل الأساسية

٢٨ - تحتاج الهياكل الأساسية بأفريقيا حاجة ماسة إلى توسيعها وتطويرها وصيانتها. وتعاني القارة، حسب الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، من جوانب قصور شديدة في الهياكل الأساسية اللازمة لإنتاج الطاقة، بما فيها شبكات الطاقة الكهربائية الكبيرة الحجم وشبكات نقل الطاقة، وفي مجال صيانة الهياكل الأساسية. ومن الأولويات الهامة أيضا شبكة الطرق، بما فيها الطرق المؤدية من المزارع إلى الأسواق، والطرق الوطنية، والطرق الرئيسية. ويتطلب الأمر أيضا ضخ استثمارات كبيرة في مجالات الري والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية والاتصالات. وقد خلص الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل أفريقيا إلى أن الاحتياجات من الهياكل الأساسية تبلغ ٣٨ بليون دولار سنويا، يحتاج قطاع الطاقة إلى حوالي الثلثين منها.

٢٩ - ومن الأمور بالغة الأهمية زيادة التمويل من مصادر مختلفة، من القطاعين العام والخاص، لمشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية. ويجب على الحكومات الأفريقية أن تسعى إلى اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة لتمويل تلك المشاريع. وقد أصبحت الصين والهند، وبلدان أخرى، من كبار المستثمرين في أفريقيا. وأتاحت الجهات الفاعلة الجديدة مزيدا من الفرص لتطوير الهياكل الأساسية في القارة. وينبغي للحكومات الأفريقية أن تسعى أيضا إلى اجتذاب صناديق الاستثمار الحكومية إلى أفريقيا من أجل الاستثمار في الهياكل الأساسية: فلو استثمرت هذه الصناديق واحد في المائة فقط من حافطتها في أفريقيا لتولدت مصادر هامة جديدة للاستثمار في المنطقة. وبإمكان البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من الجهات الفاعلة أيضا تيسير الاستثمارات في الهياكل الأساسية عن طريق وضع أدوات جديدة ومحسنة للاكتتاب وضمان الاستثمار في ما يسمى الأسواق الوليدة.

٣٠ - وسيكون من الضروري تعزيز الأطر التسعيرية والتنظيمية، فضلا عن الشفافية والضمانات المعمول بها في إجراءات المشتريات العامة، لاجتذاب الاستثمارات في الهياكل الأساسية. ومن الأمور التي تكتسي أهمية محورية في هذه الجهود تقاسم نماذج أفضل الممارسات فيما يتعلق بالأنظمة والتسعير واسترداد تكاليف الصيانة، وقدرة المصارف المتعددة الأطراف وغيرها على تقديم المساعدة الفنية في هذا المجال. وينبغي للحكومات أيضا مواصلة تحسين التنسيق بين المشاريع المشتركة بين الدول.

٣١ - وهناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في القدرات الإنتاجية لدى الطاقة الأولية وشبكات توزيعها. وينبغي إعطاء الأولوية إلى الحصول على الطاقة، لأغراض منها الزراعة والتنمية الريفية، في السياسات العامة والقطاعية التي تضعها البلدان. ويتطلب الأمر تعزيز القدرة على

التخطيط لمشاريع الطاقة على جميع المستويات وتنفيذها. ومن الضروري أيضا أن تعمل البلدان على الصعيد الإقليمي من أجل الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة وزيادة حجم الاستثمار في هذا القطاع.

٣٢ - ولدى أفريقيا إمكانات هائلة لإنتاج الطاقة المتجددة، بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية. ويمكن للمنازل والأعمال التجارية التي تقع في مناطق قليلة السكان ولا تحصل على خدمات الشبكة العمومية أن تستفيد من الألواح الشمسية والغاز الحيوي ومصادر الطاقة الأخرى المنتجة على نطاق محدود مثل المحطات الصغيرة لإنتاج الطاقة الكهرومائية للحصول على الطاقة الحديثة، وبالتالي التقليل من الاعتماد على الوقود الأحفائي. غير أن العديد من مصادر الطاقة المتجددة لا يزال باهظ الثمن في الوقت الحالي ولم يختبر بنفس الدرجة التي اختبرت بها التكنولوجيات الحالية. والتحدي المطروح على البلدان الأفريقية هو إدراج مصادر الطاقة المتجددة تدريجيا في مجموعات مختلطة من مصادر الطاقة المتنوعة والمعقولة التكلفة.

٣٣ - ويمكن تشجيع زيادة الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة في أفريقيا، لا سيما بالطرق التالية: السعي إلى الأخذ بنظام عالمي لاستيعاب تكاليف انبعاثات الكربون؛ والاسترشاد بتكاليف الكربون في اختيار المشاريع باستخدام مصادر الأموال، الجديدة الثنائية والمتعددة الأطراف المخصصة للتكنولوجيا النظيفة والمتاحة لتمويل الفرق المتزايد في التكاليف بين إنتاج الطاقة بقدر منخفض من انبعاثات الكربون وإنتاجها بالاعتماد على الوقود الأحفوري؛ وتحسين القدرات الأفريقية على استخدام أدوات التمويل الحالية. ويمكن للمؤسسات المتعددة الأطراف أن تؤدي دورا محوريا في خلق طلب إجمالي عالمي على مصادر الطاقة المتجددة بما يكفي لإحداث أنماط جديدة.

٣٤ - ويشهد العديد من البلدان الأفريقية زيادة سريعة في إنتاج الوقود الأحفائي. ومن شأن وضع نماذج مصممة جيدا لإنتاج هذا النوع من الوقود، باستغلال الأراضي غير الملائمة لزراعة المحاصيل الغذائية، أن يزيد إمكانات الحصول على الطاقة في المناطق الريفية ورفع دخل المجتمعات الريفية والمساهمة في تحديد التربة. غير أن هناك أيضا مخاطر كبيرة مرتبطة بالإنتاج المكثف للوقود الأحفائي في الأراضي الصالحة لزراعة المحاصيل الغذائية، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي وإفقار المجتمعات المحلية، فضلا عن فقدان التنوع البيولوجي وزيادة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن التنافس على الأراضي المنتجة^(٨). لذلك لا بد، وإن كان

(٨) L. Cotula, N. Dyer and S. Vermeulen, "Fuelling exclusion? The biofuels boom and poor people's access to land", المعهد الدولي للبيئة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (لندن، ٢٠٠٨).

الوقود الأحيائي يتيح بعض الفرص الاقتصادية للعديد من البلدان الأفريقية، من وضع أطر اقتصادية وقانونية ومؤسسية لضمان عدم تعرض الأمن الغذائي الوطني للخطر وتنظيم شبكات الإنتاج بما يعود بالنفع على المجتمعات المحلية.

٣٥ - ومن الأهمية بمكان الاستثمار في تشييد طرق جديدة والصيانة الكافية للطرق الموجودة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وتكتسي الهياكل الأساسية للطرق في المناطق الريفية أهمية خاصة في البلدان التي لا تزال الزراعة تشكل فيها العمود الفقري للاقتصاد. ومع ذلك، ينبغي أن تُراعى في خطط الاستثمار وتصميم المشاريع الآثار البيئية الهامة التي قد تنتج عن الاستثمار في الطرق. وينبغي أن يقرن الاستثمار في الطرق بالتدابير المناسبة لضمان السلامة عليها، سواء القائمة منها حالياً أو التي ستشيد في المستقبل.

٣٦ - وتشند الحاجة إلى معالجة مسألة الهياكل الأساسية اللازمة للمياه بفعل الأزمة الغذائية والحاجة إلى رفع الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى سرعة التوسع الحضري.

٣٧ - ولبلوغ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، أي تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، لا بد من الاستثمار في الهياكل الأساسية، مع إعطاء الأولوية لأنشطة توفير المياه ومرافق الصرف الصحي في خطط التنمية الوطنية ورفع مستوى الممارسات الجيدة وتحسين إدارة المرافق العامة والتمكين من الحصول على الخدمات بإنصاف وبأسعار معقولة ووضع استراتيجيات محددة الأهداف لبناء القدرات ضماناً لاستمرار تقديم خدمات المياه والصرف الصحي، بطرق منها الصيانة السليمة للنظم القائمة وتمكين المجتمعات المحلية في المناطق الريفية من إدارة شبكات المياه والصرف الصحي. ولسد الفجوة القائمة، سيكون من الضروري إحداث زيادة كبيرة في الإنفاق الوطني على قطاعي المياه والصرف الصحي وكذلك في تدفقات المعونة الدولية لهذا الغرض.

٣٨ - ومن الأولويات القصوى زيادة توافر المياه لأغراض الزراعة، وكذلك تحسين الكفاءة في إدارة المياه. وبإمكان بعض أجزاء القارة، التي لديها موارد مائية هائلة وغير مستغلة حتى الآن، أن تستفيد من الاستثمارات في توسيع شبكات الري. لكن الأجزاء الأخرى من القارة تعاني من محدودية المياه المتجددة وستتعرض لمزيد من الضغوط في المستقبل. وبالتالي ينبغي إعطاء الأولوية لتحسين الكفاءة في استخدام المياه.

٣٩ - وعلى الرغم من سرعة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، فإن الفجوة الرقمية التي تفصلها عن البلدان المتقدمة آخذة في الاتساع. ولم تحدد حتى الآن أي أهداف رقمية للشراكة العالمية في مجال التكنولوجيا. وتشمل الإجراءات الموصى بها ما يلي:

صياغة استراتيجيات وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات متوافقة مع الاستراتيجيات الإنمائية الأوسع نطاقاً؛ ومواصلة تسهيل إقامة مشاريع جديدة لخدمات الهاتف الخليوي والخدمات ذات الصلة مع تحقيق فوائد إنمائية (مثل الأعمال المصرفية المتنقلة)؛ وتوسيع البنى التحتية الأساسية (مثل الإمدادات الكهربائية) والبنى التحتية الميسرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل.

٤٠ - وتسجل في العديد من البلدان الأفريقية معدلات مرتفعة من التوسع الحضري. وتشمل التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية الحصول على الأراضي وضمان حيازتها، وتحسين الأوضاع في الأحياء الفقيرة باستخدام موارد محلية وتكنولوجية، والاستخدام السليم للأراضي في المناطق الحضرية والتخطيط للنقل، وتوفير فرص العمل المنتج (انظر تقرير الأمين العام بشأن الأراضي (E/CN.17/2009/5)). وتحتاج السلطات المحلية إلى قدرات لتعبئة الموارد والقدرات تتناسب مع مسؤولياتها عن التخطيط لمدن مستدامة وتطويرها وإدارتها.

٤١ - ومن الضروري ضمان احترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية لسكان الأحياء الفقيرة وحمايتهم من أجل الحلول دون تواصل تهميشهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ومن شأن إقامة شراكات استراتيجية مع مؤسسات مالية إقليمية ودولية المساعدة على رفع مستوى البرامج القطرية لتحسين الأوضاع في الأحياء الفقيرة. وينبغي حشد التمويل للمساكن المنخفضة التكاليف باستخدام قنوات متعددة، بما فيها التمويل بقروض بالغة الصغر والتحويلات المالية.

٤ - الزراعة والتنمية الريفية: تحويل الإمكانيات الكامنة إلى حقيقة واقعة

(أ) معالجة الأزمة الغذائية

٤٢ - تأثرت أفريقيا تأثراً شديداً بالأزمة الغذائية العالمية الأخيرة. لذلك يجب أن تحظى باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي في ما يتعلق بالإجراءات المتخذة لمعالجة الاحتياجات في المدى القصير. ولمواجهة هذه الأزمة، لا بد من توفير ما يلي: مساعدات غذائية طارئة للفئات والمناطق الأكثر عرضة للخطر؛ والإسراع بصرف مزيد من التمويل التعويضي للبلدان المنخفضة الدخل التي تواجه الآثار السلبية الناشئة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ ووجود شبكات للضمان الاجتماعي تتسم بالفعالية والكفاءة من أجل تقليل الآثار الضارة بالفقراء (انظر تقرير الأمين العام بشأن الزراعة (E/CN.17/2009/3)).

٤٣ - وفي المدى المتوسط، من الأهمية بمكان أن تجد البلدان الأفريقية جميعها السبل الكفيلة بجعل أسواق المواد الغذائية أكثر موثوقية وقابلية للتنبؤ وأقل تقلبا. وفي هذا الصدد، يمكن للاتحاد الأفريقي أن ينشئ فريق تفكير رفيع المستوى لاقتراح الحلول المناسبة على المستوى الإقليمي، بناء على تحليل رصين لمدى إسهام مختلف العوامل والسياسات في أسعار المواد الغذائية. وينبغي أن تكون الأولوية القصوى للسياسات والتدابير الرامية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية. ويمكن الاتجاه أيضا نحو تخصيص بعض الأراضي لاستخدامات أخرى غير إنتاج الأغذية، بما في ذلك الوقود الأحيائي. وفي هذا السياق، من اللازم أيضا أن تعيد البلدان المتقدمة النمو النظر في إعاناتها وولاياتها المتعلقة بالوقود الأحيائي. ويمكن اتباع اتجاه ثالث يتمثل في دراسة كيفية تحسين الهياكل الأساسية اللازمة للأسواق ونظم المعلومات المتعلقة بالأسعار بطرق منها، على سبيل المثال، التطوير الأوسع نطاقا لأسواق تبادل السلع الأساسية. ومن الحلول الأخرى إمكانية إنشاء احتياطات للحبوب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي يضمن للبلدان التي تواجه نقصا في الأغذية الاستفادة منها. وينبغي أيضا تشجيع إيجاد أشكال أخرى من التأمين ضد نقص الأغذية أو ارتفاع الأسعار وتكييفها بما يتلاءم مع الحالة الأفريقية.

٤٤ - وينصب اهتمام المستثمرين الأجانب على أفريقيا، خاصة في أعقاب الأزمة الغذائية الأخيرة، بالنظر إلى سعي الدول غير الأفريقية إلى معالجة الشواغل الخاصة بها في مجال الأمن الغذائي، عن طريق حفز الاستثمار في إنتاج الأغذية الموجهة نحو التصدير في أفريقيا. وهناك أيضا اهتمام متزايد بإنتاج الوقود الأحيائي في القارة. ولئن كان هذا الاهتمام يتيح فرصا اقتصادية لأفريقيا، فهناك خطر واضح من وقوع آثار اقتصادية واجتماعية سلبية. فعلى الصعيد الوطني، قد يتعرض الأمن الغذائي للخطر على الرغم من تحسن الأمن الغذائي الأجنبي. وعلى الصعيد المحلي، قد تعجز المجتمعات المحلية عن مجاراة منافسيها الأجانب في الحصول على أراض منتجة أو قد تحرم ببساطة من الأراضي بسبب عدم ضمان حيازتها. وبالتالي لا بد من تجنب تحول عدد كبير من المجتمعات المحلية المكتفية ذاتيا إلى يد عاملة بأجر لا تملك أرضا وتعتمد على غيرها في الحصول على الغذاء. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تفكر في إجراء الدراسات اللازمة ووضع الأطر القانونية والتنظيمية والضمانات اللازمة لكفالة الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في الأراضي والزراعة. ويمكن القيام بذلك في إطار سياسات أوسع نطاقا للإصلاح الزراعي بهدف تحسين أداء أسواق الأراضي الريفية وحيازة الأراضي. وعلى المجتمع الدولي دعم هذه الجهود عن طريق تقديم المشورة الفنية وبناء القدرات وإجراء دراسات اقتصادية واجتماعية.

(ب) زيادة الاستثمار في الزراعة الأفريقية

٤٥ - إن أفريقيا في حاجة إلى زيادة الاستثمار بشكل كبير في الزراعة. ويجب رفع مستوى الدعم الدولي المقدم للزراعة الأفريقية، بما في ذلك في مجال البحث والتطوير الزراعي. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تسعى إلى تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية للزراعة والتنمية الريفية (المتوسط في الوقت الراهن هو ٣ إلى ٤ في المائة فقط)، وذلك حسب المنصوص عليه في إعلان مابوتو لعام ٢٠٠٣ بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، وإعلان أبوجا لعام ٢٠٠٦ المتعلق بالأسمدة من أجل ثورة خضراء أفريقية. ومن الضروري تحديد المجالات الأساسية التي ستخصص لها نسبة ١٠ في المائة من الميزانية، وذلك من أجل وضع آلية شاملة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف المحدد (مع العلم بأن حصة كبيرة من النفقات الزراعية العامة غالباً ما تكون خارج الميزانية)، وبناء القدرة الوطنية والإقليمية على تتبع ما يُنفق على الزراعة.

٤٦ - وسيتوقف تنشيط القطاع الزراعي بأفريقيا إلى حد كبير على زيادة الاستثمار الرأسمالي. وسيتطلب ذلك توافر الشروط التالية: الحفاظ على الحوافز التسعيرية وتحسينها (وذلك بطرق عديدة، منها تشجيع التنافس في أسواق المدخلات)؛ وتوجيه مزيد من النفقات العامة والمعونة الخارجية نحو المجتمعات الريفية (بما في ذلك البنى التحتية المحلية)؛ والاستفادة من الوفورات التي يمكن أن يحققها المزارعون. ويمكن لنماذج التمويل المبتكرة، بما فيها أنظمة الإعانات المالية والتمويل البالغ الصغر لصالح صغار المزارعين، الإسهام في زيادة استثمارات صغار الملاك.

٤٧ - ويجب إصلاح النظام التجاري بوسائل عديدة، منها تخفيض الدعم المحلي بطريقة صارمة وإلغاء إعانات التصدير على المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو. وعلى المدى القصير، فإن إلغاء هذه الإعانات قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن البلدان الأقل نمواً التي تعتمد أساساً على استيراد الأغذية قد تحتاج إلى تمويل تعويضي ليسهل عليها التكيف مع الأوضاع الجديدة.

(ج) تعزيز إنتاجية الزراعة واستدامتها

٤٨ - من الضروري القيام باستثمارات جديدة كبيرة لزيادة الإنتاجية الزراعية. ويجب على الحكومات والمجتمع الدولي بذل كل الجهود اللازمة لاستثمار موارد هائلة في تطوير أنواع جديدة من البذور، وفي أنظمة الإرشاد الزراعي، والمدخلات الأساسية، مثل الأسمدة، وذلك من أجل تعزيز إنتاج الغذاء. وينبغي توفير ما يلزم من الموارد للمؤسسات - الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية - التي تركز على تطوير تكنولوجيات جديدة من شأنها أن تزيد

في غلات المحاصيل أو تحسن القدرة على مقاومة الجفاف والأمراض. ومن التطورات الإيجابية تجدد الاهتمام بالنهج الإقليمية ودون الإقليمية إزاء البحوث الزراعية في أفريقيا. فمن خلال هذه الشبكات الإقليمية، يمكن للابتكارات التكنولوجية التي تظهر في بلد ما أن تؤثر بسرعة في البحوث الجارية في بلدان أخرى لها ظروف زراعية - مناخية مشابهة^(٩).

٤٩ - وينبغي أن تقترن زيادة الإنتاجية بتحسين أساليب جني المحاصيل وتخزينها وتوزيعها وتسويقها. وحاليا، فإن خسائر ما بعد الحصاد تتسبب في ضياع ٤٠ في المائة من بعض المحاصيل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفيما يلي بعض التدابير الكفيلة بالحد من الضياع والتلف وتيسير إيصال المحاصيل من المزارع إلى الأسواق: تحسين خدمات الإرشاد؛ والاستثمار في البنى التحتية اللازمة للطرق وفي مجالات أخرى، منها توفير معدات ومرافق تجهيز أفضل ومرافق تخزين في مواقع استراتيجية (صوامع الحبوب مثلا)؛ وتنسيق برامج التوزيع والتسويق عبر وسائل مختلفة، منها التعاونيات؛ واتخاذ مبادرات لإيجاد أسواق إقليمية أكثر حيوية. وللقطاع الخاص دور مهم يضطلع به في سلسلي الإمداد والتسويق.

٥٠ - ومن العقبات الأخرى التي تواجهها أفريقيا من حيث الإمداد، وينبغي تذليلها، ولا سيما لتنشيط الزراعة ذات القيمة المضافة الموجهة نحو التصدير، عدم وجود ما يكفي من مرافق اختبار المنتجات والتصديق على جودتها، امتثالا للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، فضلا عن كون البنية التحتية اللوجستية (مثل مرافق تبريد المنتجات الزراعية الطازجة) ضعيفة نسبيا، وذلك لتمكين أفريقيا من توفير المنتجات بالمواصفات التي يطلبها المشتري الدولي، من حيث السعر والكمية والجودة والتوقيت.

٥١ - وقد يتطلب تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا تحولا جذريا في النماذج الزراعية المتبعة. وبالنظر إلى الظروف السائدة في أفريقيا عموما، مثل ضعف إنتاجية التربة ومحتواها العضوي وضآلة كميات الأمطار في عدد من المناطق، فضلا عن ضعف القوة الشرائية لدى المزارعين، فإن اعتماد النماذج التي أثبتت نجاحها في آسيا، والتي تقوم على الإكثار من استخدام الأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية، إلى جانب الري، قد لا يكون مناسباً لجميع أنحاء أفريقيا. لكن ثمة نماذج بديلة قائمة على ممارسات إدارة الأرض والتربة والمياه على نحو مستدام واعتماد تقنيات زراعية مستدامة، من شأنها أن تمكن من تحسين الغلات بشكل كبير. وقد تصلح هذه التقنيات خصوصا للمناطق الجافة وشبه الجافة، وتساعد على معالجة ظاهرة التصحر السريعة الانتشار، مع تفادي بعض الآثار البيئية الضارة الناشئة عن التلوث الناجم عن استخدام

(٩) N. Beintema and G. Stader, "Agricultural R & D in sub-Saharan Africa: an era of stagnation",
background paper published by the International Food Policy Research Institute (August 2006), p.30

الأسمدة والمواد الكيميائية الزراعية. ويجب إيجاد وسائل فعالة لتمكين صغار المزارعين من الاستفادة من ثمار التقدم العلمي والتكنولوجي.

٥٢ - ويجب إقرار الدور الكبير للمرأة في الزراعة على نحو أفضل، وإشراكها في التدابير الرامية إلى تعزيز الإنتاجية والاستدامة^(١٠). ومن شأن اعتماد نهج قائمة على إشراك المرأة في تصميم المنتجات المخصصة لاستعمال المرأة، وفي التخطيط للخدمات الموجهة إليها كي تستفيد منها، أن يعزز تطوير التكنولوجيا وتوفير خدمات محددة الهدف، بحيث تصبح أكثر صلة بالطلب وبهذه المجموعة الرئيسية من المستعملين المحتملين.

(د) تكييف الزراعة مع تغير المناخ

٥٣ - سيتطلب تكييف الزراعة الأفريقية مع تغير المناخ العمل على عدة جبهات. فعلى الصعيد الوطني، سيكون من المهم للغاية تمكين المزارعين من اعتماد تقنيات تمكن من تكييف نظام الإنتاج الزراعي بما يتلائم مع تغير المناخ ودعمهم في ذلك، وقد اعتمد المزارعون بعض هذه التقنيات من تلقاء أنفسهم. ويمكن القيام بذلك من خلال التدابير التالية: تنظيم حملات توعية بشأن آثار تغير المناخ؛ وتدريب الموظفين التقنيين، بمن فيهم موظفو الإرشاد، على تقنيات إدارة التربة والأراضي وحفظ المياه؛ وتوفير خدمات الإرشاد للمزارعين في أساليب الإنتاج المكيفة، وزراعة أنواع مكيفة من المحاصيل، وغير ذلك من التدابير الأخرى. وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي للمؤسسات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع الدولي تشجيع ودعم تبادل الخبرات ونشرها بين البلدان التي تواجه ظروفًا مناخية متشابهة، ومن ذلك التبادل المباشر بين المزارعين أو رابطات المزارعين.

٥٤ - وسيكون من الضروري زيادة البحث في أنواع المحاصيل المقاومة لتغير المناخ، التي تصلح زراعتها في أفريقيا، بالإضافة إلى نشر نتائج هذه البحوث على نطاق واسع. وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيق هدف آخر ذي صلة بذلك، ألا وهو حفظ أو توسيع قاعدة ممكنة من البلازما الحيوية، كتأمين ضد تغير المناخ في المستقبل.

٥٥ - ومن المهم للغاية وضع استراتيجيات ترمي إلى تخفيف المخاطر والتكيف مع التغيرات، بحيث تشكل جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادي، وذلك لمعالجة مسألة سرعة التأثير بأحوال الطقس في العديد من البلدان الأفريقية. ومن الاستراتيجيات الموضوعية في هذا الإطار، أنظمة الإنذار المبكر والتصدي للجفاف (في إثيوبيا)؛ والنظام المتكامل لإدارة

(١٠) الأمم المتحدة، المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، "الالتزام بالعمل: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، مذكرة معلومات أساسية مقدمة من الأمين العام.

الفياضانات في موزامبيق؛ ونشر المعلومات المتعلقة بالأرصدة الجوية وإدراجها في ممارسات المزارعين (اختيار المحاصيل واتخاذ قرارات زرع البذور، وما إلى ذلك) في مالي^(١١)؛ وإدخال منتجات تأمين تستند إلى مؤشرات الطقس لصالح المزارعين في ملاوي^(١٢). وبصورة أعم، فإن تعزيز المؤسسات المعنية بإدارة المياه تكتسي أهمية قصوى.

باء - تحسين الرعاية الاجتماعية والاستثمار في الموارد البشرية

١ - تحسين الرعاية الاجتماعية عن طريق رفع مستوى التعليم

٥٦ - لقد أُحرز تقدم على مستوى الاستفادة من التعليم الابتدائي. فقد سجلت معظم البلدان، على مر السنين، زيادات ملحوظة في نسب القيد في المدارس الابتدائية، إضافة إلى تقليص الفجوة القائمة بين الجنسين من حيث المواظبة على الدراسة^(١٣). وقد أسهمت السياسات الوطنية في تحقيق هذه النتائج^(١٤). إلا أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما زالت متأخرة مقارنة بباقي المناطق فيما يتعلق بالهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية. وتظل جودة التعليم متدنية في العديد من الحالات، مع ضعف إمكانية التحاق الأطفال الفقراء بالمدارس وإكمال دراستهم، وتدني مستويات تحصيل الطلاب في المواد الأساسية في العديد من البلدان. وما زالت التفاوتات الجنسانية في التعليم واضحة في بعض البلدان.

٥٧ - وينبغي أن تزيد الحكومات المحلية نسبة الإنفاق على التعليم إلى ١٥ أو ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية، وإعطاء الأولوية للتعليم الأساسي. ولأن معظم الموارد المخصصة للتعليم تأتي من الميزانيات الوطنية، فإن المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية يمكنها أن تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد، بتوفير دعم لهذه الميزانيات يمكن التنبؤ به. وقد بُذلت جهود

(١١) M.E. Hellmuth and others, Climate risk management in Africa: Learning from practice, Climate and Society No. 1, International Research Institute for Climate and Society (New York, Columbia University 2007), available at portal.iri.columbia.edu/portal/server.pt?open=18&objID=1309&parentname=CommunityPage&parentid=1&mode=2&in_hi_userid=2&cached=true.

(١٢) J. Syroka and B. Bryla, "Developing index-based insurance for agriculture in developing countries," Sustainable Development Innovation Brief No. 2 (March 2007), available at <http://www.un.org/esa/sustdev/publications/innovationbriefs/no2.pdf>.

(١٣) Trends in Sustainable Development - Africa report 2008-2009 (الاتجاهات في التنمية المستدامة: تقرير أفريقيا، ٢٠٠٨-٢٠٠٩) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.A.1.

(١٤) الأمم المتحدة، Africa and the Millennium Development Goals, 2007 updates (أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية، التقرير المستكمل لعام ٢٠٠٧)، متاح في العنوان التالي: <http://www.un.org/millenniumgoals/docs/MDGafrika07.pdf>

إضافية لتحسين فعالية المعونة المقدمة لصالح التعليم، بتعزيز قدرة النظم التعليمية الوطنية على تحسين فرص إتاحة التعليم الجيد للجميع.

٥٨ - ومن الاستراتيجيات التي ثبتت فعاليتها لزيادة نسبة القيد في المدارس والبقاء فيها ما يلي: إلغاء الرسوم المدرسية، ولا سيما بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض؛ وتأمين تحويلات نقدية للأسر الفقيرة مشروطة بالتحاق الأطفال بالمدارس أو المواظبة على الدراسة؛ وتقديم وجبات وخدمات صحية أساسية مجانية في المدارس لتحسين صحة الأطفال وتغذيتهم وتنمية مداركهم؛ وتوسيع نطاق برامج التعليم السابق للمرحلة الابتدائية؛ وضمان توافر بيئة جاذبة تشجع على تسجيل الفتيات بالمدارس والحد من ظاهرة الغياب وتخفيض معدلات التوقف عن الدراسة، ومن ذلك توفير مرافق صحية منفصلة للفتيات. ويمكن أيضا تشجيع مواظبة الفتيات على الدراسة، من خلال القيام بحملات في مجالي التوعية والدعوة في المجتمعات المحلية، وتقديم برامج التعليم المبكر الموجهة نحو الفتيات، وتوظيف مزيد من المعلمات ليقمن بأدوار تكون مثالا يحتذى به. ولتحسين نوعية التعليم، يلزم أيضا تدريب المزيد من المدرسين وكذلك إعادة تدريب العاملين في المهنة تدريبا فعالا ومدهم بحوافز قوية. ومن الأمور المهمة بنفس القدر تأمين كميات كافية من المواد التعليمية وتوزيع الكتب المدرسية مجانا.

٥٩ - ومن المهم أيضا تعزيز دور التعليم العالي، بما في ذلك مراكز التدريب العالي ومؤسسات البحث في أفريقيا. ومن الضروري أيضا وضع سياسات وإجراءات تتمحور حول التعليم مدى الحياة (بما في ذلك قطاع التعليم غير الرسمي والتعليم المستمر)، لأن التركيز على الأنظمة الدراسية الرسمية فقط يستبعد أغلبية السكان من جهود زيادة نسبة الملمين بالقراءة والكتابة ورفع مستوى المهارات.

٦٠ - وعادة ما تكون البلدان المتأثرة بالتزاعات أو الخارجة منها متخلفة كثيرا في تحقيق الأهداف الاجتماعية. ولذلك، فإن توفير التعليم جزء هام من أي استجابة إنسانية جيدة لحالات ما بعد النزاع وحالات الطوارئ، ومن ذلك إنشاء أماكن آمنة للتعليم، واستخدام حلول مبتكرة لإصلاح الأنظمة التعليمية.

٢ - تحسين النظم الصحية

٦١ - يتوقف تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا في مجال الصحة على حسن عمل النظم الصحية القادرة على تقديم الخدمات بطريقة مراعية للاعتبارات الجنسانية ومناسبة لمختلف مراحل الحياة. ومما يحظى بالاهتمام بصفة خاصة توسيع نطاق الخدمات الصحية كي يشمل الفقراء والفئات السكانية التي تعاني من نقص في الخدمات، كالذين يعيشون في مناطق ريفية

أو في أحياء حضرية فقيرة، وذلك بسبل مختلفة منها اعتماد نهج مبتكرة قائمة على المشاركة في تقديم الرعاية الصحية على مستوى المجتمعات المحلية.

٦٢ - وما زال قطاع الصحة يعاني من نقص كبير في البنية التحتية والموظفين. وعموماً، فإن أفريقيا ليس لديها ما يلزم من بنية تحتية ومرافق وموظفين مدربين لتقديم خدمات صحية بمستويات مقبولة. فأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تضم سوى ثلاثة في المائة من الأخصائيين الصحيين في العالم^(١٥).

٦٣ - وينبغي للموارد والمبادرات العالمية أن تساعد على تعزيز النظم الصحية عن طريق تدريب عدد إضافي من العاملين في القطاع الصحي وبناء المستوصفات ومرافق الرعاية الصحية الأساسية من أجل تحسين الخدمات الصحية الأساسية.

٦٤ - وعلى الصعيد الوطني، فإن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لسد النقص الحاصل على مستوى العاملين في القطاع الصحي تشمل ما يلي: تدريب مزيد من الأخصائيين الصحيين، بما في ذلك الأطباء والمرضون والمرضات والأخصائيون الصحيون العاملون في المجتمعات المحلية، مع التركيز بصفة خاصة على الوقاية والرعاية المنزلية؛ وكفالة توفير ما يكفي من خدمات الأخصائيين الصحيين أمام سكان المناطق الريفية، وذلك بسبل مختلفة، منها على سبيل المثال، ربط دعم الدولة لبرامج التعليم الصحي بالخدمة الإلزامية في المناطق الريفية؛ وإتاحة الفرص لمواطني هذه البلدان من الأخصائيين الصحيين العاملين في الخارج للعودة إلى بلدانهم/مجتمعاتهم الأصلية للعمل فيها بصورة مؤقتة في مجالات، منها تدريب موظفي القطاع الصحي المحليين.

٦٥ - وما زالت البلدان الأفريقية تواجه التحدي المتمثل في الأمراض الفتاكة. وفيما يتعلق بالمalaria، أعلن المجتمع الدولي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من مقر الأمم المتحدة بنيويورك، بدء تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة malaria. وقد صُممت هذه الخطة للتعميل بتحقيق الأهداف المحددة في إطار شراكة دحر malaria، وذلك بسبل منها تحقيق تغطية شاملة بحلول عام ٢٠١٥ من حيث تدخلات الوقاية والعلاج الفعالة والحفاظ عليها، وتخفيض عدد الوفيات الناجمة عن أسباب متصلة بالمalaria، ويمكن تفاديها، إلى الصفر تقريباً.

٦٦ - ويقتضي نجاح مكافحة malaria اعتماد نهج متكامل، يشمل مكافحة ناقلات المرض (عن طريق الإدارة البيئية واستعمال المبيدات الحيوية وغيرها)؛ والوقاية، وخير مثال على ذلك

(١٥) International Finance Corporation, *The Business of Health in Africa: Partnering with the Private Sector* (١٥) to Improve People's Lives (Washington D.C., 2007).

الاستثمار في الناموسيات المعالجة بمبيد حشري؛ واستخدام عقاقير مضادة للملاريا بأسعار مقبولة؛ وتحسين البيانات المتاحة عن انتشار المرض وانتقاله؛ ومشاركة المجتمعات المحلية في هذا الجهد. ومن الملح أيضا زيادة عمليات الوقاية والعلاج الأخرى التي أثبتت جدواها، والفعالة من حيث التكلفة، مثل العمليات التي حددتها شراكة دحر الملاريا. ولتحقيق ذلك، سيكون من المطلوب توفير مزيد من التمويل.

٦٧ - ويستدعي التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اعتماد نهج طويل الأجل يضم أصحاب مصلحة متعددين ويشمل قطاعات متعددة، استنادا إلى خطط وطنية تكفل مشاركة جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. وإن توسيع نطاق الوقاية من الفيروس أمر أساسي في السيطرة على الوباء. ويجب أيضا تعزيز برامج العلاج والرعاية. وينبغي، بصفة خاصة، اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) زيادة المعرفة بمناطق انتشار الوباء وإتاحة هذه المعلومات لصانعي القرار، وذلك بسبل متعددة، منها تعزيز نظم الرصد؛

(ب) تعزيز إمكانية حصول المصابين على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، والاستفادة من التقدم الكبير المحرز حتى الآن، والتركيز بصفة خاصة على النساء الحوامل المصابات بالفيروس؛

(ج) زيادة حملات التثقيف للتوعية بطرق انتقال الفيروس وبسبل الوقاية من العدوى في أوساط جميع فئات المجتمع، وخصوصا الرجال والنساء ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة؛

(د) توفير ما يكفي من خدمات الوقاية إلى المجموعات السكانية المعرضة أكثر من غيرها للإصابة بالفيروس، مع كفالة ما يكفي من الحماية القانونية ضد التمييز.

٦٨ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى البلدان الأفريقية لبلوغ الغاية المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، والمتمثلة في إتاحة إمكانية الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار مقبولة. ومن الواجب أن تكثف الجهود المبذولة في هذا الإطار من خلال اعتماد أهداف واضحة وزيادة التدخلات الرامية إلى توسيع نطاق إمكانية حصول الفقراء في البلدان النامية على الأدوية الأساسية بتكلفة معقولة^(١). ولا بد من الالتزام بتقديم مزيد من التمويل إلى الشراكة العالمية لتوفير الأدوية الأساسية بأسعار مقبولة، وذلك عن طريق آليات مبتكرة، مثل المبادرة النموذجية المتمثلة في الالتزام المسبق بالرواج في السوق، التي بدأ تنفيذها التحالف العالمي للقاحات والتحصين لدعم تطوير لقاح جديد ضد مرض ذات الرئة.

٦٩ - وعلى الصعيد العالمي، ينبغي لشركات المستحضرات الصيدلانية أن تضع سياسات سعرية تفاضلية من شأنها أن تخفض أسعار الأدوية الأساسية إلى حد كبير في البلدان النامية، وأن تنتج أدوية نوعية، وأن تزيد من التمويل اللازم لأعمال البحث والتطوير المتصلة باستحداث أدوية أساسية للأمراض المهملة في المناطق المدارية. ويمكن للبلدان الأفريقية أن تستخدم على نحو أفضل حقوقها بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من أجل إصدار تراخيص إلزامية بشأن استيراد الأدوية المنقذة للحياة^(١٠).

٧٠ - ومن بين الخيارات المتاحة في مجال السياسات، التي من شأنها أن تمكن من تعزيز إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية والرعاية الصحية في أفريقيا، إلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على العقاقير الأساسية؛ وتحديث قوائم الأدوية الأساسية على الصعيد الوطني؛ واعتماد سياسات بديلة نوعية للأدوية الأساسية؛ واعتماد آليات رصد منتظم لأسعار الأدوية ومدى توافرها؛ وتشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على خفض أسعار الأدوية الأساسية في البلدان النامية التي لا تتوفر فيها بدائل نوعية؛ وإلغاء الحواجز التي تحول دون إنتاج الأدوية النوعية محليا؛ وكفالة الشفافية في تسعير الأدوية الأساسية وتخفيض أسعارها؛ ورصد أسعار الأدوية لكفالة إتاحتها بأسعار معقولة.

٧١ - وعلى الصعيد الدولي، من المهم للغاية زيادة التمويل المخصص للبحث والتطوير في مجال الأدوية ذات الصلة بالبلدان النامية، بما في ذلك الأمراض المهملة. ومن الضروري وضع التزامات، على مدى سنوات متعددة، تتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى التعليم والصحة في بلدان فقيرة، بما يتفق مع مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وتشجيع وضع الآليات تحقق زيادة كبيرة في التمويل المقدم من بلدان متعددة إلى الأبحاث والعقاقير الأساسية لمعالجة أمراض السل والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها من الأمراض المعدية. كما أن كفالة توافر تمويل موثوق به ومستمر بغرض التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المدى البعيد تكتسي أهمية خاصة. ومن المهم أيضا زيادة فعالية المعونات من خلال دعم خطط واستراتيجيات الصحة الوطنية التي تتوخى تحقيق النتائج، وتعزيز المساءلة المتبادلة ورصدها على الصعيدين العالمي والوطني.

جيم - الحفاظ على البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية

١ - تحسين إدارة الموارد الطبيعية المتجددة

٧٢ - إن تدهور البيئة من شأنه تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إذ أن الفقراء في المناطق الريفية، على وجه الخصوص، غالبا

ما يعتمدون على قاعدة الموارد الطبيعية لكسب عيشهم. وهذا التدهور يُضعف المرونة الطبيعية للنظم الإيكولوجية وقدرتها على التكيف. أما فقراء الحضر فهم يعانون أيضا من تدهور الأوضاع في الأحياء الفقيرة المتنامية بسرعة. لذلك فإن إدماج الشواغل البيئية في صلب سياسات التنمية والتخطيط والاستثمار لا يزال يشكل أولوية ملحة^(١٥).

٧٣ - وتؤدي الغابات دورا اقتصاديا هاما في العديد من البلدان الأفريقية، حيث توفر للسكان المقيمين فيها خدمات النظام الإيكولوجي، فضلا عن كونها مصدرا للغذاء والمنتجات الأخرى غير الخشبية. ويسهم فقدان الغابات في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتنامي خطر الكوارث الطبيعية، كما يهدد سبل عيش الأسر الريفية والشعوب الأصلية التي تعتمد على الغابات.

٧٤ - وإن رصد توسع عمليات قطع أشجار في آخر الغابات الكثيفة الرطبة في وسط أفريقيا يكتسب أهمية ليس فقط بالنسبة إلى حفظ التنوع البيولوجي، ولكن أيضا بالنسبة إلى تغير المناخ.

٧٥ - ولإبطاء عملية إزالة الغابات ووقفها في نهاية الأمر، تحتاج كثير من البلدان الغنية بالغابات إلى الموارد المالية، وكذلك تحسين التكنولوجيا والقدرات، لتنفيذ مبدأ الإدارة المستدامة والتشاركية للغابات وممارسات الحفظ التي تنسجم مع استراتيجيات التنمية الوطنية. وهناك حاجة ماسة إلى إنشاء آليات مالية مبتكرة (محليا ووطنيا ودوليا) لجمع الإيرادات الهامة اللازمة للإدارة المستدامة والحفاظ على الغابات، بما في ذلك دفع مبالغ نظير خدمات النظام الإيكولوجي وآليات أخرى لتوفير حوافز بغرض تجنب إزالة الغابات.

٧٦ - وهناك أمثلة واعدة على قيام المجتمعات المحلية بحفظ وإصلاح الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تحد من الفقر. ففي أجزاء من منطقة الساحل الأفريقي، حيث تسهم ظاهرة التصحر في انتشار الفقر، ييسر اعتماد اللامركزية في سلطة إدارة الموارد المحلية والاستفادة منها باسترجاع ما فقد من غابات في وقت سابق. وتُظهر البرامج المبتكرة الرامية إلى إشراك السكان المحليين في الإدارة المستدامة للغابات بعض الإمكانيات ولكنها لا تمثل حتى الآن سوى جزء يسير من أراضي الغابات (انظر E/CN.17/2001/5).

٧٧ - وتملك أفريقيا موروثا كبيرا ومتنوعا من النباتات والحيوانات. وتبين الاتجاهات المتاحة أن فقدان التنوع البيولوجي على مستوى القارة متواصل، ولكن ليس بالضرورة بسرعة أكبر مما هو الحال عليه في مناطق أخرى من العالم^(١٦). ومن بين الأسباب الرئيسية

(١٦) Millennium Ecosystem Assessment, *Ecosystems and Human Well-being: Biodiversity Synthesis* (١٦) (Washington D.C., World Resources Institute, 2005).

لفقدان التنوع البيولوجي تعيّر أوجه استخدام الأراضي. كما أن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وتلوث النظم الإيكولوجية، وإدخال أنواع غريبة هي عوامل أدت إلى فقدان التنوع البيولوجي. ويتزايد الاستغلال المفرط للأرصدة السمكية أكثر فأكثر نتيجة لسوء تنظيم سبل الوصول إلى مصائد الأسماك وتزايد أساطيل الصيد الصناعي. وأخيراً وليس آخراً، يمثل تغير المناخ الخطر الرئيسي الذي يهدد التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الطبيعية في المستقبل.

٧٨ - ومن بين التدابير التي قد تمكّن من التصدي لهذه التحديات زيادة التمويل وبناء القدرات من أجل المحافظة على الموارد، بما في ذلك من أجل الإدارة الفعالة للمناطق المحمية ومصائد الأسماك المهددة بالانقراض، وذلك بدعم من المجتمع الدولي؛ ورفع مستوى البرامج والمبادرات التي توفر منافع اقتصادية للفقراء بفضل ممارسات الحفظ والإدارة المستدامة للموارد ووضع وتنفيذ نظم تكون لصالح الفقراء وقائمة على المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية.

٧٩ - وعلى الرغم من أنه يُقدر أن أفريقيا ككل لا تستخدم سوى حوالي خمسة في المائة من مواردها من المياه العذبة المتجددة، هناك فوارق كبيرة في توافر المياه واستخدامها بين البلدان الأفريقية وداخلها. وفي المناطق القاحلة وشبه القاحلة، أصبح الماء أحد أهم الموارد الطبيعية. وفي كثير من الأماكن، تُستترف موارد المياه العذبة وتتدهور أحوالها بشدة. وسيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه المشاكل، بما في ذلك عن طريق زيادة تواتر حالات الجفاف والفيضانات. وتظل بعض النظم الإيكولوجية، كالبحيرات والمناطق البحرية، إلى حد كبير بدون حماية. أما تلوث موارد المياه فهو آخذ في الازدياد، مما يزيد من الضغوط على موارد المياه المتاحة.

٨٠ - ولا بد من سبل أكثر فعالية لحفظ واستخدام وإدارة موارد المياه لتلبية الطلب المتزايد باستمرار وضمان الحصول عليها بشكل عادل على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن تقترن الاستثمارات في البنية التحتية المادية بتدابير إدارة الطلب لزيادة الكفاءة في استخدام المياه، وخاصة في مجال استخدام المياه لأغراض الزراعة. وهناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ إجراءات بشأن هياكل الإدارة المناسبة للموارد المائية من أجل تشجيع تبادل أفضل سبل استخدام تلك الموارد. وينبغي تشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية بما يتماشى مع الالتزامات المتفق عليها.

٨١ - ولا تزال المشاكل الناجمة عن المعادن الثقيلة والملوثات العضوية الثابتة تشكل شواغل بيئية هامة وذات نطاق واسع في أفريقيا. فهي بدون تدابير ملائمة للرقابة تلوث التربة والمياه والهواء وتتراكم في الأنسجة البشرية محدثة آثاراً وراثية وإنجابية محتملة، وتفسد السلسلة

الغذائية، وتتسبب في خسائر في الإنتاجية بسبب اعتلال الصحة أو فقدان التنوع البيولوجي. وتشكل النفايات الكيميائية الناجمة عن الصناعة والزراعة مصدرا كبيرا للتلوث. ومن بين الشواغل الرئيسية المتعلقة بالزئبق استخدامه في أعمال التنقيب عن الذهب الحرفية والصغيرة النطاق. وقد أظهرت دراسة حديثة قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لحركة المنتجات التي تحتوي على معادن ثقيلة مثل الرصاص والكاديوم والزئبق حركات كبيرة لهذه المواد في التجارة، مع مساهمة كبيرة من حركة المعدات الإلكترونية المراد إما استخدامها أو إعادة تدويرها داخل أفريقيا. كما أن المخزونات التي تحتوي على مبيدات قديمة تمثل أيضا مشكلة واسعة الانتشار. لذلك فإن مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية لتحسين وتعزيز سبل تنظيم استخدام المواد الكيميائية وابتكار طرق عملية للتصرف في المواد الكيميائية هي عوامل تحظى بالأولوية بالنسبة إلى المنطقة.

٢ - التصدي للجفاف والتصحر وتغير المناخ

٨٢ - إن التصحر مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية من خلال تضافر الجهود بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ومما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا الحاجة إلى ضمان الالتزام الكافي بتنفيذ الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والقرارات ذات الصلة التي اعتمدت في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، التي تعرض توجيهات هامة بشأن تنفيذ الاتفاقية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨.

٨٣ - وهناك حاجة إلى دمج الأولويات المبينة في برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر في خطط التنمية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، وذلك كوسيلة من وسائل حشد الموارد وتعزيز الالتزام السياسي على الأجلين المتوسط والطويل للتخفيف من آثار الجفاف ومكافحة التصحر.

٨٤ - ويُعتقد أن تحسن إدارة الأراضي والممارسات الزراعية يمثل أحد العوامل الرئيسية الكامنة في مصدر كل قصص النجاح في مجال تحديد موارد الأراضي. وتهدف تقنيات حفظ التربة والمياه، بما فيها زراعة الأشجار على المنحدرات الكفافية المقفلة أو الأحادييد والخنادق المعزولة والمرتبطة بالمستجمعات المائية المقوسة، إلى الحد من التحات والجريان السطحي. كما أن الابتكارات في مجال الحراثة الزراعية، بما في ذلك تنمية المناطق الشجرية وزرع الغابات

وتقنيات التجدد الطبيعي المساعدة، تسهم في تحسين وإعادة تأهيل المناطق الجافة والمحافظة على التنوع البيولوجي وعزل الكربون^(١٧).

٨٥ - وبالإضافة إلى ذلك، تشير تقييمات أجريت للتجارب الناجحة في تجديد موارد الأراضي إلى عدد من خيارات السياسة العامة التي يمكن للحكومات أن تفكر فيها. فقد أدت إصلاحات القوانين الريفية التي تسمح بزيادة أمن العقارات وحيازة الأرض (مثلاً في ما يتعلق بملكية الأشجار)، والمرتبطة بتغيرات حدثت في دور حراس الغابة، دوراً رئيسياً في النيجر. ومن بين الظروف الأخرى التي مكّنت من النجاح التغييرات التي أُدخلت على البرامج المقدمة من الجهات المانحة والحكومة من أجل إيلاء مزيد من الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة، والتدريب على محو الأمية، وإقامة المشاريع، وقضايا الحوافز الاقتصادية وسبل العيش؛ ودعم بناء القدرات، وتطوير المؤسسات، وتقديم المنح إلى المنظمات غير الحكومية المحلية، وتوفير التدريب في المعاهد والجامعات المتخصصة في الحراثة؛ وإيجاد روابط وشراكات بين الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والمنتجين الريفيين والأسواق الحضرية؛ وبرامج تبادل الخبرات بين المزارعين، ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، والبحوث التطبيقية وخدمات تنمية الأعمال التجارية^(١٨).

٨٦ - ونظراً إلى التقلبات الشديدة داخل البلدان وفي جميع أرجائها من حيث الظروف المناخية والمناظر الطبيعية والتربة، وكذلك المؤسسات والممارسات الزراعية القائمة، ثبت أن إمكانية نقل أفضل الممارسات في تجديد موارد الأرض إمكانية محدودة. ومع ذلك، هناك اتفاق على أنه لكي تتوج جهود تجديد موارد الأرض بالنجاح، ينبغي أن تعالج جميع أطراف المعادلة، بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بحقوق الأرض والملكية. وقد استغرقت التدخلات الناجحة وقتاً طويلاً لتؤتي ثمارها. وكانت أنجح التدخلات هي التي شاركت فيها المجتمعات المحلية مشاركة وثيقة. وسيكون من المهم الاستفادة من الخبرة المتراكمة^(١٩)

(١٧) H. Roy-Macauley, A. Kalinganire, "Agroforestry innovations for greening dryland Africa: interest and obstacles", ورقة قُدمت خلال المؤتمر الدولي المعني بالابتكارات الزراعية في الأراضي الأفريقية الجافة: ما هي مفاتيح النجاح الأساسية، الذي عقد في أكرا، ٢٢-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (http://inco-aida.cirad.fr/news_conference).

(١٨) Y. Boubacar, M. Larwanou, A. Hassane, and C. Reij in conjunction with International Resources Group, "Etude du Sahel, rapport étude pilote Niger"، نيسان/أبريل ٢٠٠٥، متاح في الموقع: www.cilss.bf.

(١٩) H. Linger and W. Critchley, editors, *Where the Land is Greener: case studies and analysis of soil and water initiatives worldwide*, World Overview of Conservation Approaches and Technologies (2007).

لابتداع برامج شاملة لبناء قدرات البلدان الأفريقية التي تكافح التصحر. ومعظم الخبرات اللازمة لذلك موجودة داخل أفريقيا، ولكن ينبغي تخصيص موارد لدعم نشر هذه التجربة.

٨٧ - إن أفريقيا معرضة بشكل كبير للظواهر الجوية الشديدة. وعادة ما تكون آثار الكوارث الطبيعية كبيرة بشكل خاص في أفريقيا، سواء من حيث عدد السكان المتضررين وكذلك من حيث الوفيات الناجمة عن الجفاف والفيضانات^(٢٠). ويقع جزء كبير من أراضي أفريقيا أيضا ضمن أول الفئات العشرية المعرضة لخسائر اقتصادية بسبب الجفاف^(٢١). ويزيد تغير المناخ من حدة مجموعة متنوعة من الكوارث، من بينها الظواهر الجوية الشديدة الوطأة، وهبات العواصف الفجائية، والفيضانات والجفاف. لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تتضمن استراتيجيات التنمية الوطنية تدابير ترمي إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التحمل من خلال التنمية الاقتصادية، وزيادة تنوع الإيرادات، وتعزيز الدفاعات الطبيعية ودفاعات البنى التحتية، وتحسين القدرة على التأهب للكوارث (انظر A/63/130).

٨٨ - ويكتسي تحسين شبكة محطات الأرصاد الجوية في جميع أنحاء القارة أهمية بالغة، ليس فقط من أجل توفير البيانات ذات النوعية الجيدة لتعزيز قدرة النماذج على تبيان واقع أنماط المناخ الإقليمي، وإنما أيضا لتيسير إنشاء وتحسين نظم تستوجب بيانات جيدة عن المناخ كمدخلات، مثل نظم الإنذار المبكر الخاصة بالفيضانات والجافة وكذلك التأمين ضد تقلبات الطقس والتأمين الزراعي.

٨٩ - أما إكساب البنية التحتية مقاومة لتقلبات المناخ، عن طريق التنبؤ بتغيرات المناخ وجعلها جزءا من أعمال تصميم البنية التحتية وتشييدها، فإنه أمر بالغ الأهمية. وعلى نطاق أوسع، ينبغي أن يكون إدراج العوامل المناخية، مثل تباين مقاييس الأمطار، في عملية وضع النماذج والتنبؤات الاقتصادية إحدى الأولويات أثناء وضع السياسات والخطط المتعلقة بالبنية التحتية. وهناك حاجة إلى وضع خطط مشتركة للبنية التحتية الزراعية، مثل أنظمة الري، وغيرها من البنى التحتية المكتملة للإنتاج الزراعي، كالطرق. وفي سبيل تحقيق ذلك، من المهم تعزيز التنسيق بين المؤسسات القطاعية مثل وزارات النقل، والأشغال العامة، والزراعة، والشؤون المالية. كما أن إدارة المناطق الساحلية، وتدمير المياه، والحد من مخاطر الكوارث،

(٢٠) M. Dilley and others, "Natural disaster hotspots: a global risk analysis – synthesis report" (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي وجامعة كولومبيا، ٢٠٠٥)، متاح في الموقع: <http://sedac.ciesin.columbia.edu/hazards/hotspots/synthesisreport.pdf>

(٢١) "Disaster risk reduction: 2007 global review"، طبعة للتشاور، أعدت من أجل المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، الدورة الأولى، جنيف، ٥-٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (ISDR/GP/2007/3).

والنظم الصحية (وخاصة في ما يتعلق بمكافحة الملاريا وحمى الضنك) عوامل تدرج ضمن المجالات الهامة في التكيف مع تغير المناخ.

٩٠ - وبالنسبة لكثير من الاقتصادات الأفريقية التي تعتمد على الزراعة، ينبغي أن يشكل تنويع الأنشطة لاستبعاد الأنشطة التي تتأثر بالمناخ إحدى الأولويات. كما أن الاستثمار في التعليم مهم أيضاً، وذلك لأن التعليم يعزز قدرات الناس على التكيف.

٩١ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الدول الأفريقية في ما تبذله من جهود للتخفيف من حدة المخاطر والتكيف مع تغير المناخ، وجعل جميع المشاريع مقاومة لتقلبات المناخ، ووضع السياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وتوفير الأموال بمقادير هامة ضروري لإنشاء بنية تحتية مقاومة لتقلبات المناخ، وتعزيز أعمال التصدي للكوارث، وبناء القدرات لدعم وضع خطط التكيف وتنفيذها. وينبغي إيجاد الموارد المناسبة وما يقابلها من الآليات المالية لتلبية هذه الاحتياجات.

٩٢ - غير أن أفريقيا نادراً ما استفادت من تدفقات الموارد من خلال آلية التنمية النظيفة المنبثقة عن بروتوكول كيوتو. ولم يوافق حتى الآن سوى على عدد قليل من المشاريع الممولة من آلية التنمية النظيفة، في حين قُدمت بضعة مشاريع للموافقة عليها. وهذا مناقض لما تحقق في دول مثل الصين والهند والبرازيل التي نجحت في حشد الموارد لآلية التنمية النظيفة. وعلى البلدان الأفريقية والمؤسسات الدولية أن تعالج عدة قضايا من أجل تمكين آلية التنمية النظيفة من القيام بدور هام في تنمية أفريقيا. وهي تشمل ما يلي: توعية الحكومات بهذه الوسيلة؛ وجعل المنطقة أكثر جاذبية للمستثمرين؛ وبناء القدرات المحلية لإقامة المشاريع وإرشاد القائمين عليها؛ وإيجاد السبل المناسبة للحد من تكاليف المعاملات المرتفعة في الوقت الراهن بالنسبة لحجم المشاريع الفردية في أفريقيا.

ثالثاً - تعزيز دعم التنمية المستدامة مؤسسياً وتقنياً ومالياً

ألف - حل النزاعات

٩٣ - تعهدت أوساط المانحين الدوليين بتقديم موارد تقنية ومالية لمساعدة الحكومات الأفريقية على الوفاء بالتزاماتها في مجال القضاء على النزاعات العنيفة. وبوجه عام، أدت هذه الالتزامات إلى تحقيق نتائج ملموسة (انظر A/63/130). وينبغي دعم التوجه والجهود المبذولة نحو إحلال السلام والاستقرار والديمقراطية وتوطيد دعائمها.

٩٤ - وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال مستويات التمويل غير كافية. ولا يزال معظم المساعدات يخصص لبعثات حفظ السلام أو لإنفاذ السلام، بدلاً من تخصيصه لمنع نشوب

النزاعات أو لإعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب. أما قدرات الاتحاد الأفريقي كهيئة محلية لحفظ السلام ومنتدى إقليمي فهي محدودة للغاية بسبب القيود المتعلقة بالموارد والقدرات. وما زال على القوة الاحتياطية الأفريقية أن تحقق أهدافها المعلنة، وهي تعاني من نقص حاد في التمويل.

٩٥ - وينبغي أن تركز أوساط المانحين جهودها على الحيلولة دون نشوب النزاعات/الإنذار المبكر، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، وحفظ السلام وإنفاذ السلام بهدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات بحلول عام ٢٠١٠، كما جاء في قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦١. كما ينبغي تكثيف الدعم المقدم إلى آليات الإنذار المبكر التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والنظام القاري الشامل للإنذار المبكر التابع للاتحاد الأفريقي (المرجع نفسه، الفقرة ٩١). وبصورة أعم، هناك حاجة إلى بناء وتعزيز القدرات الوطنية في أفريقيا لمنع المنازعات على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية التي قد تؤدي إلى العنف وتسوية تلك المنازعات.

٩٦ - إن توفير دعم دولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ذو أهمية بالغة في حل النزاعات القائمة ومنع نشوب نزاعات جديدة. ويتعين على مجموعة البلدان الثمانية بوجه خاص أن تقوم بمتابعة الوعود بتقديم دعم مالي مستمر وأشكال أخرى من الدعم لحفظ السلام في أفريقيا. وعلى نطاق أوسع، يجب دعم الاتحاد الأفريقي في ما يبذله من جهود لتعزيز قدرته على التصدي للمشاكل التي لا بد من مواجهتها، بما في ذلك توفير النقل والدعم اللوجستي والمساعدة الإنسانية إلى مناطق النزاع في أفريقيا.

٩٧ - وتواجه البلدان التي انتهت فيها النزاعات مجموعة فريدة من التحديات، وما لم يتم تحديدها والتصدي لها بفعالية، فإن هذه البلدان معرضة بدرجة كبيرة لخطر الانزلاق مرة أخرى إلى دوامة العنف. ويجب على المجتمع الدولي دعم البلدان أثناء انتقالها من مرحلة إدارة الأمن إلى مرحلة التخطيط للتنمية، بما في ذلك من خلال دعم الهيكل الجديد لبناء السلام الذي أنشأته الدول الأعضاء عام ٢٠٠٦، والذي يضم لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام^(٢٢).

(٢٢) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨ (نيويورك، ٢٠٠٨).

باء - المؤسسات الوطنية والإقليمية: التصدي للتحديات

٩٨ - في نهاية عام ٢٠٠٧، نفذ حوالي ١٥ بلدا أفريقيا استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة^(٢٣)، ولكن ما زالت هناك فجوة في التنفيذ بين الالتزامات الواردة في تلك الاستراتيجيات والتقدم المحرز على الأرض. إذ من المهم إدماج الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في عمليات التخطيط الإنمائي الأخرى، من قبيل استراتيجيات الحد من الفقر.

٩٩ - ومن الأمور الحاسمة الأهمية في إحراز تقدم في التنمية المستدامة وجود مشاركة جماهيرية واسعة، بما في ذلك مشاركة الفئات الفقيرة والمهمشة، في صنع القرارات والتنفيذ. وتحقيقا لتلك الغاية، ثمة حاجة إلى توفير الدعم من أجل بناء القدرات البشرية كي تكون المشاركة فعالة.

١٠٠ - ومن المهم أن يتم أيضا إدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل الاتحاد الأفريقي. وينبغي للمجتمع الدولي رفع مستوى دعم تنفيذ شتى البرامج في إطار أنواع الرعاية التي توفرها الشراكة الجديدة. وتضطلع الشراكة الجديدة، بوجه خاص، بدور حاسم الأهمية وهو: تعزيز جهود الإصلاح التي تبذلها الحكومات؛ وتعزيز مواصلة التكامل الإقليمي؛ ومساعدة البلدان على التكيف إزاء تغيير المناخ؛ ودعم الزراعة الأفريقية من خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لعام ٢٠٠٣.

١٠١ - وينبغي للدول الأفريقية أن تعزز آليات مشاركة جميع شرائح المجتمع في العمليات السياسية والإنمائية وإدماج تلك الشرائح والتمكين لها في تلك العمليات. وثمة حاجة إلى تعزيز آليات استعراض الأقران لتحقيق ما تنطوي عليه من قدرات بالكامل. إذ أن ثمة حاجة إلى أن تلي عمليات الاستعراض إجراءات ملموسة في مجال السياسات. كما أن ثمة حاجة إلى أن تنخرط جميع الأطراف المؤثرة - الحكومات والمواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني - في حوار نشيط والاضطلاع بدور استباقي في تنفيذ الآلية وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوجه عام.

١٠٢ - ومن شأن التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي دعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، وسد بعض الثغرات في نظام الحوكمة الاقتصادية العالمي. وقد ألزم القادة الأفارقة أنفسهم بإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي على نطاق القارة بحلول عام ٢٠٢٨. إن قيام القادة الأفارقة بتجديد الالتزام واتخاذ إجراءات ملموسة أمر ضروري في الإسراع بتحقيق ذلك التكامل الإقليمي. ومن شأن تشكيل أسواق فعالة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

(٢٣) شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الخريطة العالمية.

المساعدة على تحفيز التنمية الصناعية من خلال تمكين المنتجين الذين يعملون في الأسواق الداخلية الصغيرة الحجم من تحقيق وفورات الحجم الكبير. وتشمل التدابير التي من شأنها تحقيق ذلك إزالة العوائق من السوق الداخلي والعوائق "القائمة بين الحدود" التي تحول دون التجارة عبر الحدود^(٢٤).

جيم - تحدي المجتمع الدولي وعملياته التشاركية مع أفريقيا

١٠٣ - لقد تحقق بالكامل الرقم المستهدف المحدد للهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بمعالجة مشكلة ديون البلدان النامية معالجة شاملة. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية لتخفيف عبء ديون البلدان غير المشمولة بالمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وإضافة إلى ذلك، سوف يستلزم تخفيف عبء الديون في جميع البلدان المدينة جهوداً تكميلية من أجل صون القدرة على تحمل مستويات الديون. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل: تعزيز نظم إدارة الديون، على الصعيد الوطني؛ وإزالة العقبات التي تؤخر الانتهاء من إتمام المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك توفير موارد إضافية أمام البلدان التي لم تصل بعد إلى نقطة الانتهاء من إتمام المبادرة؛ وتشجيع الجهات غير الأطراف في نادي باريس من الأطراف الدائنة الثنائية الرسمية والأطراف من القطاع الخاص على توفير تخفيف مناظر لعبء الديون بالشروط المنصوص عليها في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالنسبة إلى الديون غير المسددة المؤهلة لذلك؛ واستعراض وتحسين إطار القدرة على تحمل الديون الحالي؛ وإجراء عملية إعادة هيكلة منظمة للديون السيادية لصالح البلدان غير الأطراف في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ترزح تحت عبء ثقيل من الديون؛ وزيادة مخصصات الموارد الثنائية من أجل منح المساعدة بدلاً من تقديم الإقراض ذي الشروط التساهلية.

١٠٤ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جميع الجهود الكفيلة بضمان الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمضاعفة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠^(٢٥) (من ٢٥ بليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٥٠ بليون دولار، بدولارات الولايات المتحدة الثابتة). وتظهر البيانات الأولية عن عام ٢٠٠٧ (باستثناء تخفيف عبء الديون)، أن المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة زادت بما يزيد على نسبة ٩ في المائة منذ عام ٢٠٠٥^(١٠).

H.G. Broadman, *Africa's Silk Road: China and India's New Economic Frontier*, (Washington, DC, (٢٤) World Bank, 2006).

(٢٥) قدمت في اجتماع القمة الذي عقدته مجموعة البلدان الثمانية في غلنغلز، اسكتلندا، عام ٢٠٠٥.

١٠٥ - وينبغي أن تقتزن الزيادات في حجم المعونة الإنمائية الرسمية بتحسينات في نوعية تلك المعونة وإمكانية التنبؤ بها. وحسب النداء الموجه بموجب إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة، المعتمد عام ٢٠٠٥، ثمة حاجة إلى أن تكون المعونة الإنمائية الرسمية متسقة مع أولويات ونظم البلدان المتلقية لها بغية زيادة إمكانية إنفاقها بفعالية. وثمة حاجة أيضا إلى أن تتلاءم الجداول الزمنية التي وضعتها الجهات المانحة العالمية لبرامج المعونة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٥ مع جداول تسليم المعونة على المستوى القطري. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتيح أمام كل بلد متلق للمعونة جداول زمنية متوسطة الأجل عن تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية مستقبلا^(١٠).

١٠٦ - وثمة حاجة إلى الوفاء بالالتزامات المقدمة لتحسين فعالية المعونة. فالإسراع بإحراز تقدم نحو الوفاء بالأرقام المستهدفة المبينة في إعلان باريس أمر ضروري ومن شأنه أن يساعد ليس فحسب على تحسين إمكانية التنبؤ بالمعونة وتجنب تجزئتها وارتفاع تكاليف المعاملات في إدارة موارد المعونة، ولكن أيضا من شأنه خفض حجم المعونة المقيدة بشراء سلع وخدمات من البلدان المانحة، والإسهام في تحسين اتساق تدفقات المعونة مع الميزانيات الوطنية، ومن ثم توسيع نطاق حيز السياسات أمام البلدان كي تعين أولوياتها الإنمائية الذاتية. ومن المهم أيضا بالنسبة إلى الجهات المانحة التي ليست عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية أن تكون مدركة لمسألة الملكية الوطنية^(١١).

١٠٧ - وما برحت بلدان أفريقية كثيرة عاجزة عن الاستفادة من التفضيلات التجارية المتاحة في أسواق البلدان المتقدمة النمو. ففي حين أن التعريفات الحمائية ما زالت في المتوسط عالية في البلدان المتقدمة النمو أمام بعض المنتجات الزراعية، يواجه القطاع الأكبر من أفريقيا تعريفات منخفضة نسبيا نتيجة للمعاملة التفضيلية التي يتلقاها بموجب نظام الأفضليات المعمم، وخطة كوتونو (بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ) وخطة "كل شيء ما عدا الأسلحة" المعدة في إطار الاتحاد الأوروبي، والقانون المتعلق بالنماء والفرص في أفريقيا المعد داخل الولايات المتحدة. وفي غضون السنوات المقبلة، من شأن النجاح في إتمام مفاوضات جولة الدوحة للتجارة أن يغير إلى حد كبير السياق الذي تتنافس فيه البلدان الأفريقية مع غيرها من البلدان النامية.

١٠٨ - لقد كان هناك إخفاق حتى الآن في اختتام الجولة التجارية المتعددة الأطراف التي توفر منافع حقيقية وكبيرة للبلدان النامية. إذ يجب اختتام المفاوضات المتعلقة بجولة الدوحة بطريقة يكون من شأنها النهوض بمصالح البلدان النامية والبلدان الأفريقية على وجه خاص. وثمة حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بغرض كفالة ألا تقوض الاتفاقات التجارية الثنائية

تحرير التجارة على الصعيد الإقليمي والمتعدد الأطراف وألا تعوق إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام البلدان الأفريقية التي ليست طرفاً في تلك الاتفاقات.

١٠٩ - وينبغي اتخاذ إجراءات على جميع المستويات بغرض كفالة إدماج أفريقيا بفعالية في التجارة العالمية، لا سيما بالنسبة إلى منتجاتها الزراعية، بما يشمل:

(أ) إجراء خفض كبير في التعريفات والحوافز غير الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والصناعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة القادمة من البلدان النامية؛

(ب) إلغاء إعانات التصدير المقدمة إلى الزراعة في البلدان المتقدمة النمو، بما يتسق مع الالتزام الوزاري المقدم عام ٢٠٠٥ في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة، الذي يقضي بإلغائها بحلول عام ٢٠١٣؛

(ج) تقييم الاحتياجات الإقليمية والقطرية من الإعانة المقدمة إلى التجارة لكفالة أن يفي مجموع الموارد والمخصصات المتاحة بتلك الاحتياجات؛

(د) الانتهاء من وضع الآليات التنفيذية اللازمة لتقييم احتياجات الإطار المتكامل المعزز كي يكون قادراً على تحديد أولويات الاستثمار؛

(هـ) الإسراع بإحراز تقدم نحو بدء عمل الإطار المتكامل المعزز، من أجل إدماج أقل البلدان نمواً على نحو مفيد في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١١٠ - إن الموارد الخارجية عامل حاسم الأهمية في تمويل التنمية بأفريقيا، في ضوء انخفاض معدلات الوفورات الداخلية لدى معظم البلدان. كما أن إحداث زيادة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة أمر حاسم الأهمية في تحقيق نمو وتنمية بشكل مستدام في أفريقيا^(٤)، وثمة حاجة بوجه خاص إلى الاستثمار المباشر الأجنبي للوفاء بالحاجة الماسة إلى دفع النمو الاقتصادي إلى الأمام، والإسهام في نقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل، وتحسين إمكانية الوصول إلى الخبرات التنظيمية، وأسواق رأس المال والمنتجات في العالم، وشبكات التسويق والتوزيع.

١١١ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل توفير الحوافز التنظيمية والضريبية والمالية وغيرها من الحوافز الاقتصادية التي تشجع تقديم الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا، من قبيل توفير إمكانية الوصول بشروط تفضيلية إلى أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من

خلال آليات من قبيل القانون المتعلق بالنماء والفرص في أفريقيا وخطة "كل شيء ما عدا الأسلحة" (٢٦).

١١٢ - إن التحويلات المالية عامل مهم يسهم في الاقتصادات الأفريقية، لا سيما تلك التي تشهد معدلات عالية من الهجرة الخارجية. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تعمل، بمساعدة من المؤسسات الإنمائية الدولية، نحو تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية تمكن من تشجيع زيادة الوساطة المالية في التحويلات المالية وتتيح استعمالها بفعالية لأغراض التنمية المستدامة.

رابعاً - الطريق إلى الأمام

١١٣ - استناداً إلى الخيارات والتدابير العملية في مجال السياسات المبنية في الفرعين الثاني والثالث من هذا التقرير، تطرح الأولويات الواسعة التالية نفسها كي تنظر فيها البلدان الأفريقية وهي تخطو خطواتها نحو التنمية المستدامة.

١١٤ - إن تهيئة بيئة سلمية قد يكون أكثر الاشتراطات لزوماً في تحقيق التنمية المستدامة.

- ينبغي للبلدان الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، أن تسعى إلى الحيلولة دون نشوء النزاعات، وتسوية النزاعات القائمة، وتوفير الدعم إلى البلدان التي انتهت فيها النزاعات؛

- إن تعزيز الحوكمة والمؤسسات، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، بغية منع نشوب نزاعات مستقبلاً أمر ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لدى الحكومات الأفريقية.

١١٥ - وتشكل قاعدة الموارد الطبيعية لدى أفريقيا عنصراً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. إذ أن إدارة الغابات ومصائد الأسماك بشكل مستدام؛ وإدارة موارد المياه النادرة؛ وصون موارد الأراضي المتضررة بالتصحر واستعادتها؛ وتكييف المجتمعات الأفريقية بما يتلاءم مع تغير المناخ، هي أهداف حاسمة الأهمية يجب إدماجها في الأطر والاستراتيجيات الإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١١٦ - وإن إحياء الزراعة، بوصفها قاعدة التنمية الريفية المستدامة، جدير بأن يُمنح أعلى أولوية على الصعيد السياسي. ويمكن النظر إلى تحقيق ثورة حضراء مستدامة في أفريقيا

(٢٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، *World Investment Report 2007: Transnational Corporation, Extractive Industries and Development* (تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧: الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية) (منشورات الأمم المتحدة: رقم المبيع E.07.II.D.9).

بوصفه هدفا عالميا. ويوفر برنامج التنمية الزراعية الأفريقية الشاملة المنبثق عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطارا قيما.

- ثمة حاجة إلى إحداث زيادة استثمارية جوهرية في الزراعة والتنمية الريفية، بغية تحقيق الرقم المستهدف من إعلان مابوتو وهو تخصيص ١٠ في المائة على الأقل من الميزانيات الوطنية للزراعة والتنمية الريفية؛

- يمثل أيضا تحفيز الزيادة في الاستثمار الخاص أمرا حاسم الأهمية؛

- تشكل الزيادة في الدعم المقدم من المانحين إلى الزراعة في أفريقيا مكونا رئيسيا من مكونات حشد الموارد الداخلية؛

١١٧ - وسوف يستلزم تحسين الإنتاجية الزراعية رسم سياسات على شتى المستويات تشمل:

(أ) تطبيق النماذج والممارسات الزراعية المهيأة على نحو جيد للتلاؤم مع مدى توافر الموارد على الصعيد المحلي والعقبات الكائنة على ذلك الصعيد؛

(ب) إمكانية حصول المزارعين في الوقت الملائم على المدخلات والقروض الزهيدة الثمن؛

(ج) تعليم المزارعين وتدريبهم، من خلال أمور منها توفير النماذج التي تشدد على النشر الأفقي للمعرفة والابتكار فيما بين المزارعين؛

(د) دعم إنشاء سلاسل الإمداد من أجل إنتاج منتجات توفر قيمة مضافة أعلى محليا؛

(هـ) تحسين البنية الأساسية في الأسواق ونظم المعلومات المتعلقة بالأسواق؛

(و) خفض خسائر ما بعد الحصاد من خلال تحسين وسائل التجهيز والتخزين والنقل.

وفي الوقت ذاته، يجب تحسين البيئة الدولية التي تتنافس فيها الزراعة الأفريقية لتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، بما يشمل السلع الأساسية الزراعية المجهزة في أفريقيا.

١١٨ - وسيكون لدى الحكومات الأفريقية، بدعم من المجتمع الإنمائي الدولي، الرغبة في كفالة تنمية الزراعة الأفريقية بصورة مستدامة.

- إن كبح جماح التدهور في الأراضي والتصحّر وتحويلهما إلى الاتجاه المضاد من خلال تحسين الزراعة وممارسات إدارة الأراضي عامل حاسم في كثير من البلدان القاحلة وشبه القاحلة؛
 - في ظل تهية الظروف الملائمة، من شأن تعزيز استعمال الأسمدة الكيميائية والمدخلات التكميلية، أن يرفع إلى حد كبير مستويات العائد، ولكن ثمة حاجة إلى تقليل الأضرار البيئية والآثار السيئة التي يتعرض لها التنوع الإحيائي إلى أقل مستوى؛
 - يجري على نطاق أوسع اختبار وسائل لا تحتاج إلى قدر مكثف من المدخلات وتستند إلى الأسس العلمية ترمي إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وأثبتت فعاليتها وأنها قد تحقق الأهداف المنشودة، لا سيما وأن المدخلات الكيميائية لا تزال مكلفة للغاية بالنسبة إلى كثير من صغار الملاك الأفارقة؛
 - إن الخبرة المحلية الثرية المكتسبة في الوسائل المحسنة لإدارة المياه والتربة يمكن نشرها على نطاق أوسع لتمتد إلى البلدان والمناطق التي لديها ظروف زراعية ومناخية مماثلة.
- ١١٩ - ويتعين أيضا إدخال الجوانب الاجتماعية من التحول الزراعي في القرارات المتخذة بشأن السياسات. وحيث إن أفريقيا ماضية في التقدم على طريق التنمية، سوف يواجه معظم البلدان التحديات التي تعين على البلدان المتقدمة النمو معالجتها من قبل تلك البلدان. وتشمل تلك التحديات:
- (أ) ضمان حقوق المجتمعات المحلية الريفية، ولا سيما الحقوق المتعلقة بالأراضي؛
 - (ب) ضبط المهجرات المكثفة من الريف إلى الحضر، من خلال وسائل منها تهية عدد كبير من الوظائف في الحضر؛
 - (ج) تمويل السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الملائمة كي تكون مصاحبة للتغيرات.
- ١٢٠ - إن إحداث زيادة كبيرة في استثمارات البنية الأساسية هو عامل حاسم الأهمية في تعزيز الإنتاجية الزراعية، وتشجيع التنوع الاقتصادي، ورفع دخل الريفيين. ويلزم التمويل من أجل عمليات التشييد، والتحسين والصيانة، بدءا من الري، وغيره من البنية الأساسية اللازمة للمياه، وحتى الطرق ووسائل النقل والطاقة والاتصالات.
- والتعاون عبر الحدود الوطنية وعلى الصعيد الإقليمي أمر مهم بالنسبة إلى تطوير البنية الأساسية، لوصل شبكات الكهرباء وشبكات الطرق وتقاسم الفوائد المحققة من الموارد المائية.

- وسوف تكون هناك حاجة إلى إحداث زيادة كبيرة في الاستثمار المقدم من المانحين الدوليين والقطاع الخاص إلى البنية الأساسية الأفريقية. وكما أن جذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص سوف يستلزم هيئة بيئات تنظيمية ومؤسسية سليمة على الصعيد الوطني.

١٢١ - إن تعزيز الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية عامل حاسم في دعم الاقتصادات الريفية، فضلا عن الاقتصادات الوطنية في المجالين القصير والطويل الأمد. وسوف يصبح الكثيرون من سكان الأرياف في أفريقيا من سكان الحضر، من ثم فإن الاستثمار في التنمية البشرية بالمناطق الريفية سوف يبلور أيضا الآفاق الاقتصادية في الحضر.

- سوف يعتمد جوهريا توفير إمكانية الحصول على رعاية صحية جيدة، بما في ذلك الصحة الوقائية، على مدى توافر أخصائيين صحيين ريفيين مدربين تدريباً جيداً ولديهم الحافز على العمل.

- قد تيسر الاقتصادات الريفية الدينامية في نهاية المطاف بقاء الأخصائيين الصحيين المهرة بالمناطق الريفية، ولكن قد تكون ثمة حاجة إلى سياسات حكومية استباقية في الأجل القريب، بما يشمل احتياجات الخدمات الريفية، وزيادة الاستثمارات في عملية تحسين المهارات لدى القائمين على العلاج المحليين، والمساعدات الطبيين بالمجتمعات المحلية.

- أثبتت عملية وصل برامج خدمات الصحة والأغذية الأسرية بسجل حضور الأطفال بالمدارس أنها نهج كلي يوحى بالأمل في تعزيز رفاه الطفل.

- ثمة حاجة في كثير من المجتمعات الأفريقية، إلى إعداد برامج تعزيز رفاه الطفل بما يتلاءم خصيصاً مع مواجهة التحدي المتمثل في توفير الرعاية لتمامي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢٢ - وسوف يؤثر تغير المناخ في كامل مجموعة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات المحلية الريفية بوجه خاص، والمجتمعات الأفريقية بوجه عام.

- تحتاج أفريقيا إلى تحقيق أقصى استفادة من الأدوات الدولية، سواء القائمة أو المقبلة، فيما يتصل بالمسائل المالية وبناء القدرات لمواجهة تغير المناخ؛

- يتعين على المجتمع الدولي توفير الدعم المالي والتقني الذي يتيح للاقتصادات الأفريقية التكيف مع تغير المناخ، ليس فقط من خلال خطط العمل الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ولكن

أيضا من خلال جميع الأدوات الملائمة، من قبيل ورقات استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وما إلى ذلك.

- ينبغي للمجتمع الدولي زيادة الدعم المقدم إلى البحوث والتطوير في مجال مقاومة الجفاف وغير ذلك من أنواع المحاصيل المكيفة لمواجهة الجفاف، فضلا عن تكييف التكنولوجيات بما يتلاءم مع الاحتياجات والظروف الأفريقية؛
 - وعلى الصعيد الوطني، ثمة حاجة إلى إجراء مشاورات واسعة النطاق فيما بين القطاعات من أجل إحداث الاتساق بين أولويات جميع المؤسسات الوطنية المعنية بالتنمية الريفية، وتعزيز الدعم المقدم إلى مؤسسات المجتمعات المحلية الريفية كي تتصدى للتغير في المناخ.
-